

الأغذية تأتي أولاً

منظمة الأغذية والزراعة
والأهداف الإنمائية الثمانية للألفية



www.fao.org

منظمة الأغذية والزراعة
والأهداف الإنمائية
الثمانية للألفية

في عام 2009 وصل عدد الجوعى في كوكبنا إلى مليار نسمة تقريباً. وأياً كانت الطريقة التي نحاول بها صياغة ذلك في كلمات يفهمها أي شخص – أن شخصاً من كل ستة أشخاص يعاني من الجوع، وأن طفلاً يموت من الجوع كل ست ثوان – فإن استحضار صورة ذهنية لها يعنيه جوع بهذا الحجم يظل أمراً مستحيلًا.

وفي مايو/أيار 2010، شرعت المنظمة في حملتها «مليار جائع»، وهي حملة على الإنترنت من أجل محاربة الجوع. وهدفها: توجيه اهتمام العالم إلى هذه الحالة غير المحتملة من خلال منافذ الشبكة الاجتماعية واستعراض الأهالي لتصل صرخاتهم إلى آذان وقلوب قادة العالم الذين تسمح لهم مواقعهم بأن يفعلوا شيئاً لمعالجة هذا الوضع.

ورغم الالتزام العلني من جانب قادة العالم الذين جعلوا من تخفيض عدد من يعانون من الجوع والفقير أول هدف يرنون إليه من الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الإرادة السياسية والموارد المالية المعروضة لم ترق إلى مستوى الهدف. واليوم، وبعد أن قطعنا ثلثي المهلة التي تفصلنا عن الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لابد أن نواجه الحقيقة المرة، ألا وهي أننا مازلنا بعيدين عن تحقيق هذا الهدف لنفس السبب الذي ذكرناه للتو، أي انعدام الإرادة السياسية والموارد المالية.

ومع الورطة المزدوجة التي يواجهها عالما، والمتمثلة في الزيادة السريعة للطلب على السلع الزراعية وتغير المناخ الذي ينال من قدرتنا على إنتاج الأغذية، يتور لدينا الوعي بأهمية الصلات بين الأدوار المختلفة. فنحن ننظر إلى الأهداف الإنمائية للألفية كل في مجاله الخاص، لكننا ندرك أيضاً أن كل مجال من هذه المجالات يتماس مع غيره وأن التقدم في تحقيق أي منها سيكون له تأثيره الهائل في المساعدة على تحقيق الأهداف الأخرى. وقد أصبح لدى المنظمة – بحكم ولايتها – تجارب وخبرات، لا في مجال مكافحة الفقر والجوع وضمان استدامة البيئة فحسب، بل – وكما يتضح من هذا التقرير – أصبح ما تحققه من نتائج يرتبط بعالم الأهداف الإنمائية للألفية بأكمله.

إن المنظمة تؤكد من جديد التزامها بمساندة إعداد وتنفيذ الأنماط الضرورية من السياسات على جميع المستويات وفي جميع قطاعات المجتمع – على المستويات القطرية والإقليمية وعلى الصعيد العالمي – من أجل ضمان تعبئة الموارد اللازمة. فكون الغالب على الجوع وسوء التغذية أنهما ظاهرتان ريفيتان، وكون الزراعة هي مصدر العيش الأساسي لنحو 70 في المائة من فقراء العالم، يجعل الزراعة وأنشطة المنظمة قلب الجهود التي يبذلها العالم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وسوف تواصل المنظمة دعمها للدول الأعضاء لكي تستمر في مواجهة هذا التحدي، وعملها دون كلل لزيادة تركيز أنشطتها وبرامجها وتحسين كفاءتها في المساهمة بصورة فعالة في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.

الدكتور جاك ضيوف، المدير العام
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

السكان. تضع الزيادة السريعة في سكان العالم ضغوطاً على جميع جوانب الوجود الإنساني، وينبغي أن تتصدر جميع الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فإذا تطلعتنا إلى سكان يتخطى عددهم تسعة مليارات نسمة في عام 2050، فلن نجد قطاعاً يشعر بهذا الضغط بصورة أكبر من قطاع الزراعة، الذي يعتمد على قاعدة موارد محدودة لكن عليه أن يجد طرقاً لزيادة الإنتاج الزراعي بنحو 70 في المائة لكي يطعم هذه المليارات الإضافية. غير أن توصيل إمدادات الأغذية العالمية إلى مستوى الأسرة، يشي بأن المسألة الرئيسية هي أبعاد الأمن الغذائي المتعلقة بالاستقرار والحصول على هذه الأغذية واستخدامها. ومن هنا يصبح ترويح حقوق الإنسان في الغذاء أمراً أساسياً في الحرب ضد الجوع والفقير.

الفجوة بين الريف والحضر. يعيش 50 في المائة من سكان العالم الآن في المناطق الحضرية، وهو ما يعني أنهم يعتمدون على شراء أغذيتهم لزرعتها. ولا شك أن تزويدهم بأغذية آمنة ومغذية وبأسعار في متناول أيديهم، يمثل ضغطاً على سلاسل توريد الأغذية وتوزيعها، وعلى الأخص في مدن العالم النامي حيث ينفق السكان على الطعام أكثر مما ينفقه سكان الريف، وإن كانوا يستهلكون أسعاراً حرارية أقل. ومع إن أغلب الزيادة التي ستحدث في السكان ستكون في المدن، فإن 75 في المائة من فقراء العالم النامي ستظل تعيش في المناطق الريفية.

المناخ. يؤثر تغير المناخ على تواتر الظواهر الجوية الحادة، ويغير من أنماط نمو الزراعات، ويؤثر على أنماط توزيع الآفات والأمراض والأعشاب الضارة التي تهدد المحاصيل والحيوانات. ومن المتوقع أن تكون التأثيرات العامة لتغير المناخ على الزراعة والأمن الغذائي سلبية بصورة متزايدة، وعلى الأخص في المناطق التي أصبحت معرضة بالفعل لكوارث تتعلق بالمناخ ولانعدام الأمن الغذائي.

التغذية. ينبغي أن تسير زيادة الإنتاج الزراعي جنباً إلى جنب مع تحسين التغذية. فالمخاطر الصحية لسوء التغذية تكون حادة بشكل خاص بين هؤلاء الذين ينفقون أكثر من 60 في المائة من دخلهم على الأغذية، والذين يتحولون في كثير من الأحيان إلى مواد أقل تغذية لأسباب اقتصادية. وفي السنوات الأولى من حياة أي طفل، يمكن لسوء التغذية أن يعرقل نموه العقلي والجسماني طوال حياته. وفي نفس الوقت فإن بعض البلدان النامية حققت نموّاً زراعياً كبيراً، ولكن سوء التغذية زاد بين سكانها.

الاقتصاد والتجارة. أصبحت البلدان النامية أكثر اندماجاً في النظام المالي والتجاري العالمي عما كان عليه الأمر في الماضي، بحيث أصبحت التأثيرات السلبية للآزمات الاقتصادية في البلدان المتقدمة تنتقل إلى البلدان النامية عن طريق الاستثمارات الخاصة المباشرة، والصادرات، والتدفقات المالية، والديون، والمساعدات الإنمائية الرسمية، بالإضافة إلى تراجع تحويلات المهاجرين. ومع تزايد العولمة في مجال التجارة، فإن أهمية دعم البلدان النامية في إقامة البنية الأساسية لتجارتها تصبح أكثر وضوحاً.

المرونة. أثناء الأزمات، كتلك المتمثلة في ارتفاع أسعار الأغذية في 2007-2008، يميل الفقراء إلى بيع أصولهم وتقليل نفقاتهم الغذائية والصحية والتعليمية. مستقبين أقل القليل في حوزتهم لمواجهة أي أزمة أخرى. وكان هذا هو ما حدث في الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2009 التي حدثت بعد أن كان الفقراء قد استفدوا إستراتيجيتهم لمواجهة في أثناء أزمة أسعار الأغذية، الأمر الذي أسفر عن تجاوز عدد من يعانون من الجوع المزمن في العالم المليار نسمة للمرة الأولى في تاريخ البشرية.

حالات الطوارئ والأزمات الممتدة. بالإضافة إلى المئتي مليون نسمة الذين يتضررون من الكوارث الطبيعية في كل سنة، فإن عدد وحجم طوارئ الأغذية المرتبطة بالزراعات في تزايد مستمر. وهناك ارتباطات قوية بين حالات الطوارئ وانعدام الأمن الغذائي وبين الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، حيث تعزز كل منها الأخرى في أغلب الأحيان. وفي كثير من البلدان، يتكرر حدوث الطوارئ، وقد تتحول إلى عواصف هيكلية ممتدة تعوق الجهود المبذولة للتنمية والحد من الفقر.

وعندها وضعت قمة الألفية القضاء على الفقر كأول هدف من الأهداف الإنمائية للألفية، فقد كانت تعترف بنقطين هامين:

- أنه بدون إحراز تقدم سريع في الحد من الجوع، فإن تحقيق جميع الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية سيكون صعباً، إن لم يكن مستحيلًا،
- إن الحرب من أجل القضاء على الجوع وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية سوف يحقق النصر أو الهزيمة في المناطق الريفية، حيث تعيش الأغلبية الساحقة من سكان العالم الذين يعانون من الجوع.

والآن، وبعد عشر سنوات من الشروع في العملية، أصبحت حقيقتها أكثر وضوحاً من أي وقت مضى فالغذية تأتي أولاً.

السياق في 2010

2000

الأهم المتحدة تعهد الأهداف الإنمائية للألفية. سكان العالم يبلغون 6.1 مليار نسمة.

2010

الأهم المتحدة تجتمع لوضع تقرير عن سير العمل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. سكان العالم يصلون إلى 6.9 مليار نسمة، بزيادة نسبتها 1.3 في المائة.

2015

الأهم المتحدة تجتمع للاستعراض الأخير للأهداف الإنمائية للألفية سكان العالم ينتظر أن يصلوا إلى 7.3 مليار نسمة، بزيادة نسبتها 20 في المائة خلال 15 سنة. وفي العالم 1.2 مليار نسمة إضافية بحاجة إلى طعام.

عن المنظمة

كان على المنظمة – باعتبارها منظمة للأمم المتحدة لها ولاية عالمية في ضمان حصول جميع السكان في كل مكان على ما يكفيهم من طعام – أن تواجه حقيقة أن الحرب ضد الجوع أبعد ما تكون عن النصر. وذلك بالرغم من جهودها المستمرة والمنسقة لإقامة جبهة عريضة موحدة ضد الجوع، بالتعاون مع الحكومات الأعضاء والمجتمع الدولي لدعم السياسات والبرامج التي تشجع الأمن الغذائي.

وتدرك المنظمة أن الأمن الغذائي يحتاج إلى ما هو أكثر من تحسين الغلات الزراعية. فمن غير الممكن فصل أولويات الحد من الجوع عن تلك المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد والنظم الإيكولوجية المرنة. فالصلات الوثيقة بين الجوع والفقر وتدهور البيئة تؤكد الحاجة إلى نهج متعددة الأبعاد للحد من هذه الأمور، وأصبحت هذه الصلات اعتبارات لها أهميتها في تحديد أولويات المنظمة.

مستودع المعرفة. المنظمة هي – قبل كل شيء – مستودع للمعرفة. فهدفها الأول هو جمع وتحليل ونشر واستخدام البيانات التي يمكن أن تستفيد منها الحكومات الأعضاء في وضع سياساتها وموافقاتها وفي أنشطتها الإنمائية على أرض الواقع. ويدخل ضمن ذلك نظم إدارة المعلومات وقواعد البيانات العالمية التي تعطي معلومات عن الموارد السمكية والحرجية والمحصولية والحيوانية في العالم، ونظم الرصد، ونظم الإنذار المبكر عن المناخ، بالإضافة إلى البوابات والأدلة والخطوط التوجيهية وأفضل الممارسات ودورات التعلم الإلكترونية الموجودة على الإنترنت التي يسهل النفاذ إليها واستخدامها.

الأنشطة الميدانية. تدير المنظمة، في أي وقت من الأوقات، أكثر من 2000 برنامج ومشروع ميداني حول العالم، بميزانيات تصل في مجموعها إلى 800 مليون دولار تقريباً. وقد يدخل ضمن ذلك العمل مع المزارعين في قراهم، ومع العلماء في مختبراتهم، ومع الحكومات ووزاراتها، وداخل إطار الشراكات الدولية. وكل مشروع مصمم بحيث يضيف المزيد من الفهم، والمزيد من المعرفة والمزيد من الإقرار بمختلف العناصر التي تقف في الطريق المفضي إلى تحقيق الأمن الغذائي. ولكل مشروع هدف محدد – أي مشكلة محددة ينبغي له حلها. وتوفر المنظمة الأدوات والخبرات الفارقة، ملتزمة دوماً وسائل اكتشاف أفضل الممارسات وتقاسم ما يتم تعلمه ويفيد ذلك في تحقيق الهدف المزدوج لإعطاء المشروعات الميدانية تأثيراً حافزاً، مع التكفل بأن تكون المساعدة التي تقدمها المنظمة قائمة على أحدث الخبرات العملية.

القواعد والمواصفات. تقوم المنظمة، على المستوى العالمي، بوضع القواعد والمواصفات التي تساعد في توجيه الأنشطة والتي تتراوح بين وضع قواعد للتجارة العالمية في الأغذية وبين وضع مدونات للصيد الرشيد، والإشراف على هذه القواعد والمواصفات. كما تقوم المنظمة بجمع وتنظيم وتحليل المعلومات على الأصدمة الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية، ثم تقوم بنشرها في شكل مشورات في المجالات السياساتية والقانونية والفنية، مصحوبة بأنشطة تستهدف تنمية الموارد البشرية، وتعزيز المؤسسات، والقيام بعمليات طوارئ، ووضع مشروعات تجريبية، ودعم الاستشارات العامة والخاصة في هذا القطاع.

منتدى محايد. تمثل المنظمة منتدى مفتوحاً بإمكان الدول أن تجتمع فيه لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المتبادل والتوصل إلى تفاهم مشترك. وهي تستضيف آليات دولية كثيرة مثل المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، واتفاقية روتردام للكيماويات الخطرة والمبيدات الداخلة في

التجارة الدولية، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، وهيئة الموارد الوراثية النباتية. وفي كل سنة تقدم المنظمة أيضاً تسهيلات لمئات الاجتماعات والحلقات الدراسية التي تتناول جوانب الأمن الغذائي والتغذية.

الشراكة. اعتمدت المنظمة طوال تاريخها على الشراكات من أجل إقامة جبهة عريضة وموحدة في جهودها لتحقيق الأمن الغذائي العالمي. فموظفوها من الخبراء، والأخصائيين الزراعيين والحرجيين، وأخصائيي مصائد الأسماك والتربية الحيوانية والتغذية، وعلماء الاجتماع، والاقتصاديين، والإحصائيين – يعملون كلهم مع وزارات الحكومات، والشركاء غير الحكوميين والشركاء من المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، ومع القطاع الخاص، بما في ذلك الأسر الزراعية والريفية، من أجل تقاسم الخبرات. وتشارك المنظمة في أفرقة الوكالات الأخرى للأمم المتحدة، وتستضيف آليات وأفرقة مهام ولجان مشتركة بين الوكالات لكي تحقق أفضل استخدام للموارد ولكي تزيد من مكانة برامجها. وقد عززت المنظمة من تعاونها مع الأمم المتحدة، وعلى الأخص من خلال شراكاتها مع وكالاتي الأمم المتحدة الشقيقتين المعنيتين بالأغذية واللاتين تتخذان من روما مقراً لهما، وهما برنامج الأغذية العالمي والندوق الدولي للتنمية الزراعية – لكي تتصدى بصورة أكثر فعالية للتحديات التي تواجه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

النهج المتبع في مواجهة الجوع وسوء التغذية. في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وضعت المنظمة نهجاً ذي شقين في حربها ضد الجوع، وشرعت في تطبيقه، لاسيما عن طريق ربط التدخلات الفورية للتخفيف من حدة الجوع مع استراتيجيات طويلة الأجل للنمو المستدام والعمل على زيادة المرونة أثناء الأزمات الممتدة. وبهذا النهج، تركز البرامج القصيرة الأجل للدرجة لشبكات الأمان والحماية الاجتماعية على الوصول لأكثر الناس احتياجاً، مع تكفلها في الوقت نفسه بأن يحصل المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة على الأدوات والتكنولوجيات الضرورية التي تمكنهم من زيادة الإنتاج. أما بالنسبة للأجلين المتوسط والطويل، فترى المنظمة أن الحل الهيكلي لمشكلات الجوع يكمن في زيادة الإنتاج الزراعي في البلدان المعرضة لنقص الأغذية. وسوف يتطلب ذلك استثمارات وطنية ودولية في القطاعات الزراعية في البلدان الفقيرة من أجل تعزيز إنتاجيتها ودخلها.

نهج المنظمة إزاء الأهداف الإنمائية للألفية: الأغذية تأتي أولاً

المقدمة

لأكثر من ستة عقود، تزعمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الجهود الدولية لتخفيف حدة الجوع، مركزة على طرق تحسين الإنتاج الزراعي وتحسين حياة سكان الريف، مع كفاءة اعتراف المجتمع العالمي بهم. والمنظمة، بموجب ولايتها، تصدرت الأنشطة التي تركز على كفاءة حماية البيئة وسلامة الأغذية المنتجة بحيث تكون صالحة للأكل، وتوفير ما يكفي لكي يعيش الناس حياة موفورة الصحة.

وفي عام 1996 قام أعضاء المنظمة في مؤتمر القمة العالمي الأول للأغذية بصياغة إعلان روما الذي تعهدوا فيه بتخفيض عدد السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015. وبعد أربع سنوات، واصل مؤتمر القمة للألفية مسيرة مؤتمر القمة العالمي للأغذية – حيث جعل القضاء على الفقر المدقع والجوع الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية.

وزن وكالات الأمم المتحدة المعنية بالأغذية والتي توجد مقارها في روما وخبرتها المشتركة

لوكالات الأمم المتحدة الثلاث التي توجد مقارها في روما – وهي منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية – تاريخ طويل في التعاون معاً، حيث تجمع خبراتها ومزاياها النسبية لكي تعظم الدعم الذي تقدمه للبلدان الأعضاء فيها. فحشد قوة المنظمة في مجال الزراعة والأمن الغذائي والتغذية وإدارة الموارد الطبيعية، وقدرة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على تقديم التمويل الضروري للبلدان النامية، وقدرة برنامج الأغذية العالمي على تقديم حصص غذائية إلى أشد الناس تضرراً في العالم، أثبت أنه صيغة فعالة لتحقيق نتائج إيجابية للنشطة التي تقوم بها هذه الوكالات الثلاث معاً.

وتقف هذه الشراكة كنموذج رائع لهدف الأمم المتحدة المتمثل في تيسير التعاون على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها. فالوكالات الثلاث – في موقعها الذي تتعاون فيه معاً لمساعدة البلدان على إدراج أهداف الأمن الغذائي والتنمية الريفية في استراتيجياتها الوطنية للحد من الفقر – توضح أن مجموع قيمة الوكالات الثلاث هو أكبر من حاصل جمع ما يقدمه كل منها على حدة، ففي عام 2009، وافق المؤتمر العام للمنظمة على «التوجهات للتعاون بين الوكالات المعنية بالأغذية والتي توجد مقارها في روما» التي كانت الوكالات الثلاث قد وضعتها معاً لتسترشد بها في تعاونها في دعم الأهداف الإنمائية للألفية مستقبلاً، وإن كانت تسهل أيضاً نشاطها العمليات المتعلقة بالموارد البشرية والتدريب والإدارة.

مشروع المليار جائع

معركة المنظمة ضد الجوع تدخل المجال الافتراضي

ذهبت المنظمة بجهودها المبذولة للقضاء على الجوع إلى المجال الافتراضي وذلك بحملة «المليار جائع» التي شنتها. فهذه الحملة التي يمكن التعرف عليها من الصقارة الصفراء التي اتخذتها شعاراً لها، هي مشروع قوي وقاطع للاتصالات صمم بحيث يحمل قصة من يعانون من الجوع في العالم إلى أوسع قدر من الجماهير، وإثارة الوعي بضخامة المشكلة، وتشجيع الجماهير على المشاركة بتوقيع التماس تدعو فيه زعماء العالم إلى العمل. وتستخدم الصقارة الصفراء استخداماً مجازياً على سبيل الإشارة «النفخ في الصقارة» للتبني إلى موقف مرفوض، وهو، في هذه الحالة، أن هناك مليار نسمة يعيشون في أوضاع الجوع المزمن في مختلف أنحاء العالم. وإلى جانب الالتماسات على الانترنت، والرسائل القصيرة، والفاس بوك، ومناخد يوتيوب وتويتر إضافة إلى تنظيم التجمعات التقليدية، واستخدام الملصقات، وشن الحملات الإعلامية، تكفلت المنظمة بأن تصل قصة الجوع إلى الشباب والشيوخ على السواء. والحملة مستمرة بدعم من شركاء المنظمة وسفراء النوايا الحسنة، وفي المناسبات الترفيحية والرياضية التي تظهر فيها الصقارة الصفراء. والتحدى المتمثل في جمع مليون توقيع ليس سوى البداية. أما الخطوة التالية فهي إشعار زعماء العالم بالضغط الذي يمثله مليون شخص أو أكثر ممن وقعوا الالتماسات، والاعتراف بالدعم الشعبي، والاستجابة لذلك بنقل الجهود المبذولة للقضاء على الجوع إلى المكان الذي تستحقه على رأس جدول أعمال التنمية الدولي.

خطوط توجيهية عملية لتحقيق حق الجميع في الغذاء

يقر الحق في الغذاء بالحق الأساسي لجميع الناس في الحصول على غذاء آمن ومغذ – لا أن يتحرروا من الجوع فحسب، بل وأن يعيشوا حياة مفعمة بالنشاط وموفورة الصحة. فهو يهدف إلى ضمان أن يكون لدى الجميع القدرة على إطعام أنفسهم بكرامة أو أن تضمن لهم الفرصة الحصول على الغذاء في حالة عجزهم عن ذلك. وفي عام 2009، عندما صوت المؤتمر العام للمنظمة على إدراج الحق في الغذاء في الإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة، كان ذلك يمثل خطوة حاسمة في جهود تعويم الحق في الغذاء في التيار الرئيسي عمل المنظمة وإثارة الوعي بدورها في الجهود العالمية من أجل استئصال الجوع والفقر.

ورغم أن 160 بلداً قد صدقت على ميثاق الحق في الغذاء منذ أن أقرته الأمم المتحدة عام 1966، فإن الالتزام بتنفيذه فعلياً كان بطيئاً. وفي عام 1996، أدرج مؤتمر قمة الأغذية العالمي الحق في الغذاء في خطة عمل روما، وفي عام 2002 دعا مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، المنظمة إلى تشكيل فريق عمل دولي لوضع مجموعة من الخطوط التوجيهية الطوعية لمساندة البلدان الأعضاء في جهودها للترويج لمبادرات بشأن الحق في الغذاء. وكان لإقرار مجلس المنظمة في عام 2004 لهذه الخطوط التوجيهية الطوعية في نهاية الأمر، يمثل المرة الأولى التي يوافق فيها المجتمع الدولي على المعنى الكامل للغذاء كحق أساسي للإنسان والطرق العملية لتحقيق هذا الحق. وأصبح فريق المنظمة للحق في الغذاء يتعاون الآن مع البلدان الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة في وضع الأدوات وبناء القدرات التي تمكّنها من تنفيذ الخطوط التوجيهية. وتستضيف المنظمة حلقات عمل، وتقدم المشورة الفنية والمشورة في مجال السياسات، كما تمثل منبراً عالمياً لتبادل الخبرات والدروس المستفادة، داعمة جهود البلدان في إدراج الحق في الغذاء في تشريعاتها واستراتيجياتها وسياساتها وبرامجها الوطنية.

عن الأهداف الإنمائية للألفية: الصورة الكبيرة

الواقع أن التزام قمة الألفية بتحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية الفريدة قد خلق قطعة من الفسيفساء، كل هدف يضيف عناصره إلى الصورة الأكبر لعالم أفضل لا يعيق فيه الجوع والفقر والمرض والأمية حياة البشر أو إهكائاتهم، وحيث الفرص متساوية بين الرجال والنساء، وحيث تختفي الحدود الوطنية عندما تتعاون الدول معاً من أجل إقامة التنمية الإقليمية والعالمية ودعمها.

عندما اجتمع زعماء العالم في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لمدة ثلاثة أيام في شهر سبتمبر/أيلول 2000، كان ذلك أضخم اجتماع لزعماء العالم في التاريخ. وحسبها جاء في القرار الذي أفضى إلى هذه القمة، فإن مناسبة الألفية الجديدة كانت تمثل "لحظة فريدة وذات مغزى رمزي" لتأكيد رؤية دافعة للأمم المتحدة في جهودها من أجل مساعدة المواطنين في أفقر بلدان العالم لكي يعيشوا حياة أفضل بحلول عام 2015. وقد كان رؤساء الدول المائة، ورؤساء الحكومات السبع والأربعون، وأولياء العهد الثلاثة، ونواب الرؤساء الخمسة، ونواب رؤساء الوزراء الثلاثة، والمندوبون الآخرون البالغ عددهم 8000 مندوب، على مستوى هذا الحدث باعتمادهم إعلان الألفية الذي أزم فيه المشاركون في القمة دولهم بإقامة شراكة عالمية جديدة من أجل تحقيق مجموعة من ثمانية أهداف إنمائية للألفية خلال فترة زمنية محددة.

الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع

الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف 4: تخفيض معدل وفيات الأطفال

الهدف 5: تحسين الصحة النفسية

الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/اليدز والملاريا وغيرها من الأمراض

الهدف 7: كفاءة الاستدامة البيئية

الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

إن الأهداف الإنمائية للألفية هي مسؤولية وطنية، في ظل ملكية وطنية. أما دور المنظمة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة فهو مساعدة البلدان في تحقيق تلك الأهداف، لكن عبء تحقيقها يقع بالكامل على عاتق الحكومات الوطنية.

ورغم أن كل هدف من الأهداف الثمانية هو عالم بحد ذاته ينطوي على تحديات عالمية هائلة، فإنها أيضاً مترابطة، وبالتالي فإن الجهود التي تبذل لتحقيقها ينبغي أن تكون متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات. فأى تقدم يحرز في تحقيق أي منها سيكون له تأثير إيجابي على النجاح بالنسبة للأهداف الأخرى، تماماً كما أن أي قصور في إحراز تقدم في أحدها سيكون له تأثيره السلبي على إمكانية نجاح الأهداف الأخرى.

والتزاماً من المنظمة بولبيتها لتحقيق الأمن الغذائي العالمي، فإن إسهامها المباشر الأول يخص بالطبع الهدف 1، أي القضاء على الجوع والفقر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خبرة المنظمة الفنية في مجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وإدارة الموارد بصورة مستدامة تعطيها ميزة نسبية لقيادة الجهود من أجل دعم تحقيق الهدف 7، أي كفاءة الاستدامة البيئية. إن استمرار الجوع يبطئ من تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، كما أن القضاء على الجوع هو مفتاح تحقيق هذه الأهداف. ولكن في الوقت نفسه فإن تحقيق أي من الأهداف الأخرى سوف يساهم في تحقيق الهدف 1 منها، فمن الطبيعي أن التغلب على الجوع والفقر سيكون أسهل لو تعلم الأطفال، ولو حصلت المرأة الريفية على المستلزمات والخدمات التي تحتاجها لتعمل أسرته، ولو كان سكان الريف أصحاء.

توضيح الترابط بين الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق الغابات

تساهم الغابات إسهاماً مباشراً في القضاء على الجوع والفقر (الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية) وكفاءة الاستدامة البيئية (الهدف 7). ولكن لنفكر قليلاً. فالغابات لها أيضاً دور مباشر من خلال وظائفها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعددة. فهي تساعد في تخفيض معدل وفيات الأطفال وتحسين الصحة النفسية (الهدفان 4 و 5) عن طريق مساهمتها في الأمن الغذائي وتوفير أدوية طبيعية. كما أن الدخول الآتية من الغابات تساعد الأسر الريفية على إرسال أبنائها إلى المدارس (الهدف 2) بالإضافة إلى أن البرامج الحرجية التي تراعي المنظور الإنساني تساعد في تمكين المرأة وتحسين فرص حصولها على فوائد الغابات (الهدف 3). هذا بالإضافة إلى اتخاذ التدابير ذات الصلة بالغابات للتخفيف من الأثر السلبية لفيروس نقص المناعة البشرية/اليدز والأمراض الأخرى.

ويتناول الجزء التالي الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية كل على حدة، وعلى الأخص النظر في كيفية تبادلها التأثير مع الهدف الذي ترى المنظمة وإعلان الألفية نفسه أنه حاسم في أهميته لتحقيق الأهداف السبعة الأخرى، ألا وهو القضاء على الفقر المدقع و الجوع.

المنظمة تساهم في رصد مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف

وضعت في إطار الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية مرام محددة يمكن قياسها ويلتزم بلوغها على مدى فترات زمنية محددة، وتقاس على أساس سنين مؤشراً. وتقوم المنظمة برصد مدى التقدم نحو الوفاء بمؤشرات الهدفين 1 و 7 من الأهداف الإنمائية للألفية، وهي مؤشرات تشمل:

- الهدف 1، المؤشر 9-1 – نسبة السكان تحت الحد الأدنى لاستهلاك الطاقة من الأغذية،
- الهدف 7، المؤشر 1-7: نسبة الأراضي التي تغطيها الغابات، والمؤشر 4-7: نسبة المخزونات السمكية في الحدود البيولوجية الآمنة، والمؤشر 5-7: نسبة موارد المياه المستخدمة، والمؤشران 6-7 و 7-7 (ويتم الإبلاغ عنها من خلال الاتحاد العالمي لصون الطبيعة): نسبة الأراضي والمساحات المائية المحمية، ونسبة الأنواع المهددة بالانقراض.

ورغم أن الأهداف الإنمائية للألفية وضعت في عام 2000، فإن السنوات الواقعة بين 1990 و1992 كانت هي الأساس الذي تم الرصد بناء عليه. وكانت شعبة الإحصاءات في المنظمة هي التي جمعت البيانات التي استخدمت في كتابة التقارير عن المؤشرات، كما تم جمعها من خلال مجموعة من نظم وتقديرات المعلومات العالمية في المنظمة، مثل التقرير العالمي للموارد الحرجية في العالم لدى إدارة الغابات في المنظمة، وحالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لدى إدارة مصايد الأسماك، وقاعدة البيانات الإحصائية عن موارد المياه الريفية، وهي نظام عالمي للمعلومات عن المياه والزراعة من إعداد إدارة الموارد الطبيعية والبيئة. كما أقامت المنظمة جهات اتصال تمثل كل واحدة منها هدفاً من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية داخل المنظمة.

البنية الأساسية. لا تملك البلدان الفقيرة البنية الأساسية اللازمة لنقل إنتاج الأغذية الطازجة من المناطق الريفية إلى المدن أو إلى موانئ التصدير. كما أنها لا تملك مرافق مناسبة للتخزين أو لنقل الحبوب الموسمية والخضر والفاكهة الطازجة التي تنتجها، ليتعرض هذا الانتاج بالتالي إلى تهديدات من الحشرات الضارة أو التلف قبل أن تستطيع استهلاك المحاصيل الزائدة أو شحنها إلى الأسواق.

الفرص الاقتصادية. كما شاهدنا أثناء أزمة الارتفاع الشديد في أسعار الأغذية في 2007-2008، فإن ارتفاع ثمن الأغذية كان له تأثيره العائل على من يعانون من الجوع ونقص التغذية، لأن الكثير من الأسر الفقيرة يمثل مشتر صاف للأغذية. فحتى هؤلاء الذين يزرعون أغلب ما يستهلكونه، مازالوا يضطرون إلى شراء جزء من غذاء أسرهم، ليعانوا بالتالي عندما ترتفع الأسعار. وقد بينت التجربة أن الخطوة الأولى التي تتخذها الأسر الفقيرة هي تقليل الإنفاق على الغذاء وتقليل استهلاك الأغذية غير الأساسية. وأول ما تؤثر عليه آليات التكيف هذه هو التنوع (كمية العناصر المغذية الدقيقة) وسلامة الأطعمة، وحمج كميات الأغذية، ثم المتحصل من الطاقة في نهاية الأمر. ومما يزيد الطينة بلة تقليل عمليات الإنفاق الأخرى، مثل الإنفاق على الرعاية الصحية، الأمر الذي يزيد من تهديد الأوضاع التغذوية للأسر المعرضة للخطر.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة تكاليف الأغذية قد تدفع الأسر الفقيرة إلى أن تبيع ما لديها من أصول مثل الحيوانات، وأن تسعى للعمل في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، وأن تقلل من شرائها للمدخلات الزراعية ومن إنفاقها على التعليم. وتؤثر استراتيجيات المواجهة هذه على الإنتاج وعلى الدخل في المستقبل وتزيد من تعرض الفقراء للخطر.

ومن المفارقات أنه مع خروج بعض البلدان النامية من دائرة الفقر، فإن التقدم الاقتصادي نفسه قد يسهم في ارتفاع أسعار الأغذية ليضر بالتالي بقدرة الجوعى على شراء هذه الأغذية. فأغلبية الجوعى في العالم يعتمدون على المواد النباتية في غذائهم. ولكن مع تحسن الاقتصاد الوطني، فمن الطبيعي أن يرغب سكان البلد في تحسين وجباتهم، وهو ما يعني غالباً إضافة المزيد من الأغذية ذات الأصل الحيواني. وتميل الحيوانات إلى أن تتغذى على نفس الحبوب التي كان من الممكن أن يتغذى عليها الإنسان لولا ذلك، لتحدث زيادة في الطلب ساهمت في ارتفاع أسعار الحبوب في العالم. وفي الوقت نفسه، تأثرت أسعار الأغذية في العالم تأثراً شديداً بعدة عوامل مثل الطلب على الوقود البيولوجي ودعم هذا الوقود، وارتفاع أسعار النفط والأسمدة، والمضاربة على السلع الأساسية.

ونظراً لأهمية الجوع ونقص التغذية كسببين للفقر والأمية والمرض والوفاة، ونظراً لأن 75 في المائة من فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية من البلدان النامية، فليس بمستغرب أن تكون هذه المناطق الريفية نفسها هي التي تضم الغالبية العظمى من 72 مليون طفل لا يتلقون التعليم الابتدائي، و800 مليون نسمة لا يحصلون على مياه نقية، و2.5 مليار نسمة لا يحصلون على خدمات الإصحاح السليمة، وعشرة ملايين طفل يموتون كل عام قبل بلوغ الخامسة من أعمارهم، ونصف مليون امرأة تموت أثناء الحمل أو الوضع ونحو 33 مليون نسمة يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية، ومليون نسمة يموتون بسبب مرض الإيدز في كل عام.

إن الجوع ونقص التغذية لا يقتصران على المناطق الريفية. ففي حين أنه من المؤكد أن في المناطق الحضرية أغذية متوافرة بقدر أكبر طوال العام، وهناك فرص أكثر للعمل والحصول على الخدمات الاجتماعية فإنها لا تفيد الجميع بالتساوي. فهناك أعداد متزايدة من فقراء الحضر، بمن فيهم المهاجرين، يكافحون في كل يوم لتوفير ما يكفي من الطعام لأسرهم. هؤلاء الذين يرحلون إلى المدن ليد أن يتبنوا طرقاً جديدة للحصول على الغذاء وإعداده وتناوله. ولكن سوء المأوى، ونقص الإصحاح والخدمات الصحية، وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية في المناطق العشوائية، كل ذلك يضاعف من مشكلات الفقراء.

زيادة إنتاج الأغذية. حل جزئي. تتسم أرقام الجوع الأخيرة بالتحول، إذ إنها تشير إلى أن نقص التغذية ليس ناجماً عن الإمدادات الدولية المحدودة من الأغذية. فقد جاء في نشرة توقعات الأغذية التي تصدرها المنظمة أن الإنتاج حقق مستوى قياسياً في عام 2008، ولم يقل إلا بقدر قليل في عام 2009. وقد كررت المنظمة بالحاج منذ فترة طويلة أن العالم ينتج أغذية تكفي لإطعام جميع سكانه، ولكن هناك مشكلات كاهمة من حيث الفرص الاقتصادية والتوزيع والفاقد.

وبعبارة أخرى، فإن الاعتراف بأن التنمية الزراعية والحصول على أغذية مغذية أمران ضروريان للحد من الفقر ومن انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، ليس سوى جزء من المعركة، لأن هذه الأرقام تقول لنا أيضاً إن تحسين حياة الفقراء الجوعى في العالم وتحسين سبل معيشتهم يتطلبان أكثر من مجرد تحسين غلة المحاصيل. فهم في حاجة إلى دعم ملتزم تقدمه حكوماتهم الوطنية في شكل استثمارات لتحسين التعليم، وفرص العمل وإدراج الدخل في المناطق الريفية، كما أنهم يحتاجون إلى استثمار من قطاع خاص مسؤول في الزراعة التجارية وفي التصنيع الزراعي لمساعدتهم على تحسين الممارسات الزراعية وتمكينهم من ترك الزراعة إلى قطاعات اقتصادية أخرى. ولكي نكون واقعيين، فإنهم بحاجة إلى البنية الأساسية.

الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية: القضاء على الفقر المدقع والجوع

من المفهوم تماماً أن الفقر المدقع هو السبب الأساسي للجوع المزمن ونقص التغذية. فالفقراء لا يملكون وسائل الحصول على الغذاء الضروري أو إنتاجه ليعيشوا حياة مليئة بالصحة، كما أنهم أقل مرونة في مواجهة الأحداث غير المتوقعة.

ومع ذلك، فليس هناك اعتراف كاف بأن الجوع يمكن أن يكون سبباً مهماً في الفقر. ولكن الأعداد تقول لنا إن سُدس سكان العالم يعانون من الجوع، وأن الجوع - بدوره - يؤثر على صحتهم وإنتاجيتهم. فهو السبب في فقدان ما يعادل ملايين السنين من الحياة الإنتاجية نتيجة دالات الوفيات المبكرة، والمرض والعجز التي يسببها.

تحديد ثمن الجوع

تصل قيمة الحسم الحالية للتكاليف الكلية لسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين، ونقص أوزان المواليد، ونقص العناصر المغذية الدقيقة مثل الحديد واليود طوال أعمار جيل من الأطفال ناقصي التغذية، إلى ما يتراوح بين 5 في المائة و10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم النامي. أي ما يقرب من 500 مليار دولار. وهذه العلاقة بين الجوع وانخفاض الإنتاجية والفقر المدقع تصنع مصيدة يصعب على الجوعى الإفلات منها.

دعم النجاح

منظمة الأغذية والزراعة تساند البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال البرامج القطرية للأمن الغذائي

ساعد البرنامج الخاص للأمن الغذائي – وهو واحد من أوسع البرامج في تاريخ منظمة الأغذية والزراعة - 106 بلدان في تنفيذ مشروعات رائدة أوضحت كيف أن المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة يمكن أن يستخدموا تكنولوجيات منخفضة التكلفة لرفع مستويات الإنتاج، وتحسين الإنتاجية، وتنويع إنتاج الأغذية، مما يساعد في نهاية المطاف على تحسين المتحصل لهم من العناصر الغذائية في اليوم. وقد ساعد البرنامج، منذ بدايته في 1995 وحتى انتهائه في 2008، على جمع 890 مليون دولار أمريكي لتنفيذ الأعمال التي تساعد على تحقيق الأمن الغذائي على مستوى القاعدة، بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب كمصدر للمعارف المتصلة بالتكنولوجيات وأفضل الممارسات المتوائمة مع الظروف المحلية والقابلة للتنفيذ.

وقد انتقل التركيز في الوقت الحاضر من البيانات العملية الاستطلاعية الصغيرة النطاق إلى البرامج القطرية والإقليمية – وهي البرامج التي يمكن أن تصل نتائجها إلى جميع السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وقد بدأ نحو عشرين بلداً بالفعل في وضع برامج وطنية وجاري مناقشة مثل هذه البرامج الوطنية في أكثر من أربعين بلداً آخر. ولا تتماثل هذه البرامج لأنها تعكس الاحتياجات الخاصة بكل بلد. ومع ذلك، فإن الهدف الأسمى لكل منها هو تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، كما أنها تركز عموماً على الاستثمار في مرافق البنية الأساسية الريفية، وعلى فرص إدرار الدخل من خارج المزارع، وعلى الزراعة في المناطق الحضرية وشبكات الأمان الاجتماعي. وتتراوح ميزانيات تلك البرامج بين 30 مليون و2.2 مليار دولار أمريكي، تبعاً لاحتياجات البلد ورؤيته. وقد اختارت بعض البلدان التركيز على مرافق البنية الأساسية الريفية، بينما اختارت بلدان أخرى التركيز على سلاسل القيمة الأخرى. ومع ذلك، فإن الأهم من ذلك هو أن البلدان نفسها هي التي تقرر وجهة البرامج الوطنية، كما أنها في كثير من الحالات تخصص موارد لتنفيذ تلك البرامج من ميزانياتها.

وعلى سبيل المثال، وضعت المكسيك برنامجاً استراتيجياً للأمن الغذائي يستهدف أكثر المناطق تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي، ويتضمن تقديم الدعم السياسي والمؤسسي والفني على جميع المستويات. وهذا البرنامج تموله حكومة المكسيك بالكامل، وقد حقق بالفعل نتائج إيجابية في تلبية الأهداف المحددة بعناية، وصدت أهم التغيرات في القيادة السياسية، مما يدل على أنه يتمتع بالقبول على المستوى المؤسسي.

وفي سيراليون، التي تأتيها معظم الموارد من مصادر خارجية، تتخذ القيادة الحكومية موقفاً قوياً جداً من البرنامج الخاص للأمن الغذائي، والمعروف باسم عملية تغذية أبناء الأمة. ولقد تعاملت الحكومة في الماضي مع مرافق البنية الأساسية والإنتاج الزراعي كقضيتين منفصلتين، ولكنها تتعامل مع مثل هذه القضايا في الوقت الحاضر في إطار البرنامج الخاص للأمن الغذائي، وتتنظر إلى سلسلة القيمة بأكملها لتحديد أفضل الآليات التي تحقق منفعة المزارعين.

وفي إقليم المحيط الهادي، وافق 14 بلداً من البلدان الجزرية على العمل معاً في إطار برنامج إقليمي للأمن الغذائي، بدعم من إيطاليا، ومنظمة الأغذية والزراعة وتحالف واسع من الشركاء في التنمية. وفي هذه الحالة، يتمثل الهدف الأسمى في جعل زيادة الطابع الصحي لحياة الجزر من خلال تشجيع سكانها على تناول الأغذية المحلية التي تفوق غيرها من حيث القيمة الغذائية والحد من تناول الأغذية المجهزة المستوردة. ومن المنافع الجانبية على هذا البرنامج توسيع نطاق الأسواق المحلية أمام المواد الغذائية التي ينتجها المزارعون والصيادون المحليون، مع خلق علاقات تجارية جديدة بين الجزر. وقد اعتمد البرنامج على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فاستعان بخبراء من الفلبين والصين في تقديم المشورة الفنية.

وتقف منظمة الأغذية والزراعة على أهبة الاستعداد أساساً لمساعدة البلدان عن طريق التعاون مع أفرقة العمل الوطنية في وضع برامجهم الوطنية، وتصميمها، وإعدادها وتنفيذها. وتقدم المنظمة مستشارين فنيين، كما أنها تنظم تبادل الخبراء، وتكفل سلامة هذه البرامج من الناحية الفنية.

نهج منظمة الأغذية والزراعة إزاء الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية

استثارت منظمة الأغذية والزراعة وعي العالم بأن تحسين الإنتاج الزراعي والقطاعات ذات الصلة يؤدي إلى زيادة الدخول الزراعية والريفية ورفع مستوى الأمن الغذائي الأسري. وفي نفس الوقت، فإن النمو الزراعي الذي يركز على صغار المزارعين يشجع على زيادة فرص العمل الريفي وغير الزراعي، وهذا بدوره له تأثير قوي على الحد من الفقر. كذلك زادت المنظمة من جهودها في مجال عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ وعمليات الإنعاش للحد من هشاشة أوضاع الفئات المتأثرة بالكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان. والبرامج التي تتصدى لاستئصال الفقر المدقع والجوع البالغ تيسر اكتساب المهارات، والحصول على الوسائل والخدمات والحقوق التي تساعد فقراء الريف على تحقيق تحسينات دائمة في معيشتهم، مما يزيد من تأثير الأعمال التي تستهدف تحقيق الأهداف الأخرى.

الأنشطة الريفية المدرة للدخل: تحديد طرق الخروج من شرك الفقر

إن الزيادة، على الرغم من أهميتها الأساسية، لا تعد النشاط الوحيد أو حتى النشاط الرئيسي، بالضرورة لفقراء الريف. إذ تتناول الأسر الفقيرة في بلدان العالم النامية العديد من الأنشطة الاقتصادية، كجزء من استراتيجيات المعيشة المعقدة. ويعد مشروع الأنشطة المدرة للدخل في الريف مجهوداً تعاونياً من جانب منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي، يستهدف زيادة الإلهام بدور هذه الأنشطة الاقتصادية لكي يمكن أخذها في الاعتبار في خطط التنمية والحد من الفقر.

والأنشطة الريفية المدرة للدخل تزود الدوائر المعنية بالتنمية الدولية بقاعدة بيانات مبتكرة عن مصادر الدخل. وجاري توسيع هذه القاعدة باستمرار، بحيث أصبحت تتضمن في الوقت الحاضر 29 دراسة استقصائية تغطي 17 بلداً في أفريقيا، وآسيا، وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية. ويستخدم الباحثون في الحكومات، وفي القطاعين العام والخاص، والجامعات والمنظمات الدولية، بيانات الأنشطة الريفية المدرة للدخل في إجراء دراسات عن الكثير من القضايا المتعلقة بالسياسات. ويستفيد الباحثون والمحللون في منظمة الأغذية والزراعة استفادة كبيرة من قاعدة البيانات هذه في إجراء الدراسات عن القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسات مثل تنويع مصادر الدخل، والروابط بين الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، وملكية الأصول الإنتاجية، وتأثير الارتفاع الشديد في الأسعار على الأسر والعمالة بالأجر في المناطق الريفية، والزراعة في المناطق الحضرية، والعمالة بحسب الجنس وفي المناطق الريفية، ودور الإنتاج الحيواني في الحد من الفقر.

لجنة الأمن الغذائي العالمي تعتمد الإصلاح، وتوسع قاعدة أصحاب الشأن

لجنة الأمن الغذائي العالمي جهاز حكومي دولي يُستخدم كمنتدى في منظومة الأمم المتحدة لاستعراض ومتابعة السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي. وفي سنة 2009، مرت اللجنة بعملية إصلاح أسفرت عن فتحها أمام مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة وزادت من قدرتها على تشجيع السياسات التي تساعد على الحد من انعدام الأمن الغذائي. وتتمثل رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها في أن تكون بمثابة منتدى يتيح الفرصة لمجموعة واسعة من أصحاب الشأن للتعبير عن آرائهم في النظام الغذائي العالمي. وسوف يتعاون أصحاب الشأن هؤلاء في تبادل وجهات النظر والخبرات ورصد مدى فعالية الإجراءات التي تتخذ للحد من الفقر وسوء التغذية. بموجب عملية الإصلاح أصبحت هيئة المكتب المؤلفة من 13 عضواً، تكملها جماعة استشارية من مهثي وكالات الأمم المتحدة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحوث الزراعية الدولية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية. وتتشاطر وكالات الأمم المتحدة التي تقع مقارها في روما، وهي منظمة الأغذية والزراعة، والصدوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي واجبات أمانة اللجنة. وسوف تيسر لجنة الأمن الغذائي العالمي دعم المبادرات الوطنية للحد من الفقر، وتقوية الصلات على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، وتشكل هيئة من الخبراء رفيعي المستوى في الأمن الغذائي والتغذية لضمان قيام الحلول المقترحة للقضاء على الجوع بأحدث المعارف العلمية.

الذرة من أجل السلام: التكنولوجيا النووية في خدمة الزراعة

إن برنامج الاستفادة من التقنيات النووية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يتراوح نطاق عمله على تتبع النظائر المشعة التي تُمكن العلماء من تحديد الاستخدام الأمثل للأسمدة وتوقيت استخدامها إلى التربية القائمة على تكنولوجيا الطفرات التي تُعجل من استنباط أصناف المحاصيل الوفيرة الغلة والمقاومة للأمراض والجفاف، يساعد البلدان الأعضاء في تطبيق أحدث التقنيات النووية في تحسين الأمن الغذائي. والبرنامج هو الشعبة المشتركة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة، وهو برنامج الأمم المتحدة الوحيد الذي تتبعه مختبرات خاصة به. وبالإضافة إلى الأبحاث التي تُجرى في مختبراته الموجودة بالقرب من مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، يتعاون القسم المشترك مع معاهد البحوث في البلدان المتقدمة والناهية في تنفيذ مشروعات بحثية منسقة. وتتعاون مع البرنامج حالياً نحو 600 مؤسسة بحوث ومحطة تجارب في تنفيذ نحو 25 مشروعاً سنوياً. وقد شاركت الشعبة المشتركة في تنفيذ مشروع ناجح لاستئصال مرض الطاعون البقري، وهي تعكف في الوقت الحاضر على تطبيق تقنيات الحشرات العقيمة في محاولة لمكافحة ذبابة تسي تسي، وكلاهما من المساهمات الحيوية لتحسين معيشة الفقراء في المناطق الريفية من البلدان الناهية في العالم. وتقدم الشعبة المشتركة أيضاً الدعم الفني لأكثر من 200 مشروع وطني وإقليمي للتعاون الفني.

الجهود المتجددة لمكافحة جوع الأطفال

انضمت منظمة الأغذية والزراعة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها من أصحاب الشأن الرئيسيين، في التركيز على الإجراءات التي تنفذ على المستوى القطري للتخفيف من نقص التغذية الذي يعاني منه الأطفال، وذلك من خلال الجهود المتجددة لمكافحة جوع الأطفال. وتساهم المنظمة بنشاط في عملية برنامج الجهود المتجددة لمكافحة جوع الأطفال، حيث تقود جهود بناء القدرات في مجال الأمن الغذائي والتغذية، وتعمل على استكشاف إمكانيات استخدام الأغذية المحلية الأصلية في تربية الإنتاج الأسري للأغذية وتحسين مستويات التغذية. ويبنى البرنامج على الجهود والخبرات الحالية، ويسعى إلى تحقيق الأثر وتشجيع تطبيق الممارسات الجيدة في مجال الأمن الغذائي، والصحة العامة والحماية الاجتماعية، ويعمل على بناء الأطر الوطنية التي يمكن للأنشطة المشتركة بين القطاعات والوكالات أن تركز داخلها على تحقيق نتائج أفضل وأكثر استدامة للجهود الإنسانية والإنمائية. وعلى سبيل المثال، ففي موريتانيا، تتعاون الوكالات المشاركة في برنامج الجهود المتجددة لمكافحة جوع الأطفال مع الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، لتحديد الأنشطة والشغرات الحالية المتعلقة بالأغذية والتغذية. وفي جمهورية لو الشعبة الديمقراطية، تعاونت المنظمة مع الحكومة في وضع استراتيجيات شاملة للتغذية، وخطة عمل ومبادئ توجيهية لها يلزم عمله لكسر دورات سوء التغذية الحالية. وبعد انتشار نقص الوزن من المؤشرات الرئيسية في الجهود المبذولة لخفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع.

البناء على النجاح الذي حققه برنامج مدارس تدريب المزارعين في غرب أفريقيا

يوصل برنامج مدارس تدريب المزارعين، الذي أنشئ لتحسين المهارات الزراعية وإكفاء الوعي لدى صغار المزارعين ببدائل المواد الكيميائية السمية، إتاحة خبراته تدريجياً للمشروعات والمنظمات الأخرى. وقد عمل البرنامج الإقليمي للإدارة المتكاملة للإنتاج والذفات في غرب أفريقيا، الذي تموله هولندا، ومرفق البيئة العالمية وبرنامج التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ مع 116 000 مزارع في أربعة بلدان بغرب أفريقيا، مما أسفر عن تحسين غلة المحاصيل وزيادة الدخل. وفي الوقت الذي يواصل فيه البرنامج تنفيذ ولايته الأصلية وهي التدريب على الإدارة المتكاملة للإنتاج والذفات، فإنه يدعو المبادرات الإنمائية الأخرى إلى المشاركة في بنيته الأساسية المستقرة التي تشمل وحدات للتنسيق القطري تعمل بكفاءة، ومئات الأشخاص المدربين على تيسير الأعمال، وشعور مستقر بالثقة بين موظفي برنامج مدارس تدريب المزارعين والمؤسسات والمجتمعات المحلية، وخبرة في ترجمة الرسائل الفنية إلى لغة من السهل على المزارعين استيعابها. ونتيجة لذلك، أصبح العديد من مشروعات التنمية الخاصة بالأرز، والقطن، وتلوث الأنهار، والزراعة داخل مناطق الغابات، والأساليب الزراعية التي تساعد على صيانة خصوبة التربة، وتغير المناخ، والعديد من المحاصيل الأخرى التي تشتت بها هذه المناطق، تستخدم الآن البنية الأساسية لبرنامج مدارس تدريب المزارعين وتستفيد من خبراته. وقد اتسع نطاق البرنامج ليشمل ثلاثة بلدان أخرى.

شراكة تعليم سكان الريف ومجموعة أدواتها متاحة للجميع

تعليم سكان الريف شراكة تقودها منظمة الأغذية والزراعة تضم 60 بلداً، و200 منظمة غير حكومية، و30 جامعة ومجموعة من البرامج العملية والمنظمات المحلية، وكذلك عدداً من المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو). وتتيح هذه الشراكة التربية والتعليم وأنشطة التدريب على المهارات لجميع أبناء الريف، وليس فقط للمشتغلين مباشرة بالزراعة. وعموماً، يشارك في أنشطة شراكة تعليم سكان الريف أكثر من 350 هيئة من بينها مؤسسات بحثية، وهيئات لرسم السياسات، وهيئات معنية بالدفاع عن قضايا سكان الريف، ومشروعات ميدانية، كما أنها تربط بين جهود العاملين في قطاعي التعليم والزراعة.

وقد قامت هذه الشراكة، بتوجيه من منظمة الأغذية والزراعة، بإعداد مجموعة أدوات – يمكن للجميع الإطلاع عليها على شبكة الإنترنت – تتضمن مواد تعليمية وتدريبية للمرشدين الزراعيين، والمدرسين في المناطق الريفية، والمعلمين، والمدرسين، والآباء والباحثين في التعليم النظامي وغير النظامي لسكان الريف.

تعليم الأطفال يقتضي الأخذ بنهج شمولي. على الرغم من أن الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية ينص على تعميم التعليم الابتدائي، فإن القائمين على تحقيق هذا الهدف يعترفون بالحاجة إلى الأخذ بنهج شمولي يتضمن أيضاً تعليم الشباب والبالغين. وقبل عشر سنوات من انعقاد قمة الألفية، كانت منظمة الأغذية والزراعة من بين المشاركين في المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع، الذي عُقد في تايلند لمناقشة القضايا المتصلة بالأمية، واتفق على تجاوز نموذج التعليم الابتدائي الذي يركز فقط على إمام الأطفال بمبادئ القراءة والكتابة والحساب، وأضاف إليها «المهارات الحياتية» لجميع الفئات العمرية. وبمعنى آخر، كان الهدف يتمثل في وضع منهج تعليمي تدرس فيه الجميع – أطفالاً، وشباباً وبالغين – موضوعات مثل الزراعة، والتغذية، والصحة، وتوفير لهم المعلومات التي يحتاجون إليها للعيش بكرامة ولكي يكونوا منتجين. والمهارات الحياتية تعطي للدارسين فكرة عامة عن كيفية تحديد اختياراتهم عن علم، بما في ذلك في القضايا المتعلقة بكيفية زراعة المحاصيل، أو المواعيد المناسبة للإنجاب أو كيفية المحافظة على البقاء في مواجهة الأعاصير.

ومع التقدم في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي في كثير من البلدان النامية، أصبح من الضروري اليوم أن نتوخى الواقعية بشأن ما ينبغي أن يتحقق بعد ذلك. فغالباً ما لا يلتحق الأطفال الذي يتمون مرحلة التعليم الابتدائي في المناطق الريفية بالتعليم الثانوي أو العالي لأن هذه المستويات من التعليم لا وجود لها في المناطق الريفية، وأن غالبية الأسر الريفية لا تستطيع إرسال أبنائها إلى المدارس الثانوية بالمناطق الحضرية. وهذا يعني أنه ما لم تُبذل جهود من أجل جعل التعليم للجميع ممارسة شاملة تشمل جميع أطفال الريف، وشبابه وبالغيه، ستكون الفرص المتاحة أمام سكان الريف الفقراء لتولي المناصب القيادية أو المساهمة في تقرير سياسات بلدانهم ضئيلة جداً.

معالجة منظمة الأغذية والزراعة للهدف 2 من الأهداف الإنمائية للألفية

تشارك منظمة الأغذية والزراعة في برامج وأنشطة تستهدف الحد من سوء تغذية الأطفال، وزيادة قدرة أطفال الريف على الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وتوفير التعليم والتدريب على المهارات للشباب والبالغين في المناطق الريفية. وعلى المستوى الدولي، تُعنى المنظمة بتيسير صياغة السياسات المعنية بإدراج سكان الريف في التعليم، وتبادل الممارسات الجيدة وتبادل المعارف الخاصة بتعليم سكان الريف. أما على المستوى الوطني، فتعمل المنظمة على حفز التعاون بين وزارتي التعليم والزراعة في صياغة الاستراتيجيات التي تربط بين التنمية الريفية والأهداف التي يتوخاها التعليم للجميع. وتوفر المنظمة الدعم الفني في مجال التعليم الأساسي لسكان الريف، كما تساعد في مجالات مثل وضع برامج الحدائق المدرسية التي يتعلم الأطفال من خلالها كيفية زراعة المحاصيل البستانية مع توفير منتجات غذائية طازجة ومغذية لبرامج التغذية المدرسية أو صياغة البرامج التعليمية وتوزيع كتيبات ومواد تعليمية على المدرسين عن الحياة الريفية تتضمن قضايا مثل التنوع الحيوي، وسلامة الأغذية ومستقبل الغابات.

الهدف 2 من الأهداف الإنمائية للألفية: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

لطالما قيل إن التعليم محرك قوي للحد من الجوع والفقر. ومع ذلك، فإن الجوع والفقر لم يصبدا حتى اليوم فقط، بل إنهما يقفان في سبيل محاولة تعميم التعليم الابتدائي لأنهما يساهمان في اعتلال الصحة ويقيدان قدرة الأطفال على التعلم.

ويعاني سكان الريف من عدم توافر التعليم ومن الأمية، مما يؤثر على الإنتاج وعلى الحصول على فرص العمل، ويؤثر على قدرتهم على الكسب. وتتخلف المناطق الريفية كثيراً عن المناطق الحضرية من حيث المواظبة على الدراسة وإنهاء مرحلة الابتدائي، على الرغم من أنه من المعلوم أن كل سنة دراسية تزيد من قدرة الفرد على الكسب بنسبة 10 في المائة تقريباً. فالهزارعون الذي أمضوا أربع سنوات فقط في التعليم تكون قدرتهم الإنتاجية أعلى من غير المتعلمين بنسبة 9 في المائة، وترتفع هذه النسبة إلى 13 في المائة عند توافر مستلزمات الإنتاج مثل الأسمدة والآلات الزراعية.

الاعتراف باحتياجات المناطق الريفية. تشير الدراسات الاستقصائية الحالية إلى أن 80 في المائة من الأطفال الذين في سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وعددهم 72 مليون طفل، يعيشون في مناطق ريفية يتفشى فيها الفقر والجوع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدلات المواظبة على الدراسة وإنهاء مرحلة التعليم الابتدائي هي الأقل بين أطفال الريف. كذلك توجد فجوة بين الجنسين، حيث إن احتمالات الالتحاق بالمدارس والمواظبة عليها وإنهاء مرحلة التعليم الابتدائي أقل بالنسبة للبنات. فضلاً عن ذلك، لا تستطيع الكثير من الأسر الريفية الفقيرة تحمل الرسوم الدراسية، كما أن تلك الأسر كثيراً ما تعتمد على أبنائها في القيام بالأعمال اليدوية مثل جمع حطب الوقود، أو تطهير الحقول من الأعشاب الضارة أو العناية بالحيوانات، وبالتالي فهي لا تميل إلى إرسالهم إلى المدارس.

دورات محو الأمية تشمل التدريب على المهارات الحياتية

«أصيب أصدقائي بالخوف عندها وقع الإعصار. ولكنني حضرت دورة لمحو الأمية تعلمت فيها ما يجب على أن أفعله عند وقوع الإعصار. وعندها انتهى الإعصار، كانت دجاجاتي سليمة ولم تصب بسوء، ولكن صديقاتي اللاتي لم تحضرن دورة محو الأمية فقدن دجاجاتهن. ويرجع الفضل في ذلك لدورة محو الأمية. فلو أنني فقدت كل شيء، فإني أستطيع أن أبدأ غداً من جديد لأنني أحمل المعرفة في داخلي.»

إحدى الدارسات في برنامج تعليم الكبار، في نيكاراغوا

التركيز على نساء الريف جوهرى لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية

كلما ركزت دول العالم على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أصبح من الجوهري أن يدرك العالم العلاقة بين تحقيق المساواة بين الجنسين وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية: الهدف 1 – تساهم مشاركة المرأة في الإنتاج الزراعي وفي قوة العمل في الحد من الفقر وتساعد على حفز النمو الاقتصادي؛ الهدفان 2 و4 – يساهم عدم حصول نساء الريف على فرص التعليم والأصول الإنتاجية في ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال والرضع؛ الهدف 5 – يوجد أعلى معدل للوفيات النفاسية في المناطق الريفية ويرتبط ذلك بعدم حصولهن على خدمات الصحة الإنجابية؛ الهدف 6 – عدم المساواة بين الجنسين له دور في انتشار مرض الإيدز؛ والأدوار التي تقوم بها المرأة الريفية في الإدارة اليومية للموارد الطبيعية والإدارة المستدامة للأراضي والمياه والتنوع الحيوي له علاقة بضمن الاستقرار البيئي.

التعامل مع تغير المناخ: لا علاقة له بالاختلاف بين الجنسين

أشارت دراسة أجريت في منطقة ريفية بالهند إلى وجود اختلاف في المناطق التي يهددها الجفاف بين إدراك المزارعين وتصديهم للأحداث المناخية المتطرفة، وتقلب المناخ والتغيرات المناخية طويلة الأجل وبين إدراك المزارعات وتصديهن لها. وقد صممت المنظمة، بالتعاون مع المؤسسات الهندية المحلية في ولاية أندرا براديش، وبدعم من الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية، مشروعاً بحثياً بعنوان "استراتيجيات جنسانية للتكيف مع تغير المناخ: الاستفادة من خبرات المزارعين الهنود". وكان الهدف من هذه المشروع البحثي هو الإلهام بمفهوم المزارعين للتقلبات المناخية مثل زيادة الجفاف خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، واستراتيجياتهم في مواجهة التقلبات المناخية.

تشجيع المساواة بين الجنسين أمر معقول. تعتبر منظمة الأغذية والزراعة المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد، والسلع، والخدمات وفي اتخاذ القرارات أحد الأهداف الأحد عشر الرئيسية التي تتوخاها المنظمة في مجال الزراعة والتنمية الريفية خلال السنوات العشر المقبلة. ولطالما حرصت المنظمة على معالجة الجوانب المتصلة بالفقر والجوع في برامجها التي تستهدف مساعدة البلدان الأعضاء في التصدي لعدم المساواة بين الجنسين على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية.

ففي عالم يتزايد فيه تأثير سكان الريف بالالتزامات العالمية مثل ارتفاع أسعار الأغذية، وتغير المناخ وزيادة السرعة في وتيرة حدوث الكوارث الطبيعية القاسية، من الطبيعي أن يتم التركيز على الفئات الأكثر تعرضاً للمشاكل في المجتمعات المحلية.

ويستتبع عمل المنظمة في مجال المساواة بين الجنسين التأكد من أن المشاريع والبرامج تعزز المساواة في مشاركة أبناء الريف، نساء ورجالاً، في اتخاذ القرارات، وفي قدرتهم على ممارسة حقوقهم الإنسانية، وفي حصولهم على الموارد والسيطرة عليها. وتتعاون المنظمة مع المؤسسات المحلية، والمجتمع المدني والوزارات الحكومية لضمان كون سياسات وبرامج التنمية أكثر شمولاً للمساواة بين الجنسين والجوانب الاجتماعية.

البيانات المفصلة بحسب الجنس توضح الأوضاع الحقيقية للجنسين. كثيراً ما يبقى تأثير انعدام المساواة بين الجنسين على المناطق الريفية خافياً نظراً لعدم توافر بيانات زراعية يُعتمد عليها مفصلة بحسب الجنس والعمر، وعدم توافر قواعد بيانات عالية تؤكد الطابع العالمي للقضايا. ولسد هذه الثغرة، وضعت المنظمة منهجية ومواد تدريبية تستهدف بناء قدرات البلدان الأعضاء وتمكينها من إنتاج بيانات وإحصاءات مفصلة بحسب الجنس.

وتركز برامج المنظمة على تمكين فقراء الريف عن طريق الاهتمام بتشجيع المساواة بين الجنسين في سياق تحسين الأمن الغذائي، وعلى التنمية الزراعية والريفية، وهي كلها أنشطة تساهم بدورها في الحد من الفقر. ولكي يصبح ذلك ممكناً، تتعاون المنظمة مع البلدان لزيادة قدرتها على جمع بيانات مفصلة بحسب الجنس والعمر، وتحليلها وإعادة تبويبها. كذلك، تتعاون المنظمة مع شركائها في منظومة الأمم المتحدة ومع الأفرقة القطرية بهكاتب الأمم المتحدة من أجل إزكاء الوعي بقضايا المساواة بين الجنسين والتعامل معها في سياق التنمية الزراعية والريفية. فعن طريق المعلومات النوعية والكمية عن الجنسين، تستطيع الحكومات صياغة استراتيجيات التنمية الزراعية المناسبة، وكذلك صياغة التدخلات وخطط التنمية الريفية التي تأخذ في الاعتبار أولويات واحتياجات النساء والرجال الريفيين، والاعتماد عليها كأساس للتنمية المستدامة في القطاع الزراعي والريفي.

الهدف 3 من الأهداف الإنمائية للألفية: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

على الرغم من أن المساواة بين الجنسين تمثل هدفاً في حد ذاتها، هناك أيضاً اعتراف متزايد بضرورة إزالة الفوارق بين الجنسين من أجل تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

والهدف 3 من الأهداف الإنمائية للألفية يقيس نسبة البنات إلى البنين في التعليم؛ ونسبة المرأة من مجموع العاملين بأجر في القطاع غير الزراعي؛ ونسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في المجالس التشريعية الوطنية. وعلى الرغم من أهمية هذه المجالات بالنسبة لتمكين النساء والبنات، فإن التجربة تشير إلى أن عملية التمكين تتطلب إتباع نهج أكثر شمولاً، يشمل استراتيجيات تحسين حصول المرأة على التسهيلات الائتمانية، والتدريب، وحقوق ملكية الأراضي. كما يحتاج التمكين إلى خدمات حكومية تتمتع بموارد كافية ومفوضة في القضاء على عدم المساواة بين الجنسين.

وعلاوة على ذلك، فلم يتم التركيز بالقدر الكافي على معالجة القضايا المتصلة بالمساواة بين الجنسين في الزراعة، أو الإلهام بدور المرأة الريفية في الأعمال الرسمية وغير الرسمية ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. فعلى الرغم من أن الزراعة على مستوى العالم توفر في بعض المناطق الغالبية العظمى من فرص العمل للمرأة، فإن الهدف 3 من الأهداف الإنمائية للألفية لا يتضمن مساهمة المرأة في القطاع الزراعي الذي تعمل فيه بصورة غير رسمية وبدون أجر في معظم الحالات. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، تقول تقارير منظمة العمل الدولية إن ما يقرب من 7 بين كل 10 نساء يعملن في القطاع الزراعي، ومعظمهن في قطاع زراعة الكفاف.

وعلى الرغم من أن كلاً من النساء والرجال يقدمون مساهمات كبيرة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي، فإن المرأة الريفية هي التي تكون مسؤولة عادة عن الأمن الغذائي والتغذية على مستوى الأسرة. وتساهم النساء والرجال في إدارة التنوع الحيوي، وإن كانت النساء يقع عليهن الجانب الأكبر من المسؤولية في اختيار البذور وزراعة المحاصيل التقليدية. ومع ذلك، أخذت هذه الأدوار الزراعية التقليدية تتغير نتيجة للعولمة، وطلبات الأسواق الخارجية وتغير المناخ، وينبغي رصدنا للتأكد من بقاء المساواة بين الجنسين هدفاً قابلاً للتحقيق.

واعتماداً على المعلومات التي جُمعت عن طريق التحليلات النوعية والاستقصاءات الكمية، والتحليلات التي أجرتها مجموعات الخبراء والمؤسسات المعنية بالأرصاد الجوية، يقدم المشروع صورة أشمل عن أبعاد المخاطر التي تحف بالجنسين واستراتيجيات مواجهتها، ويوضح أهمية إدخال التحليلات الجنسانية في إعداد السياسات ووضع الاستراتيجيات اللازمة للتكيف مع تغير المناخ في المستقبل. وقد أظهرت الدراسة أن النساء – وهن اللاتي يتولين العناية بالأمن الغذائي والصحة على مستوى الأسرة – يتعرضن لأعباء متزايدة بينما يتعرض الرجال لضغوط من جراء الظروف الاقتصادية المتقلبة، وبمزيد من التحديد، أسفرت الدراسة عن:

- الإدراك – يتفق إدراك المزارعين لتناقص الأمطار وظروف الطقس التي لا يمكن التنبؤ بها خلال السنوات 30–40 السابقة مع سجلات الأرصاد الجوية والبيانات التي جُمعت عن نفس الفترة في المنطقة؛

- التأثير – من الأرجح أن يرى الرجال أن تغيرات الطقس تؤثر على الإنتاج الزراعي بينما الأرجح أن ترى النساء أنها تؤثر على الصحة؛ كما أن من الأرجح أن ترى النساء (26.4 في المائة) أكثر من الرجال (7.4 في المائة) أن المرأة هي الأشد معاناة من الجفاف؛

- استراتيجيات المعيشة – يفضل الرجال الهجرة إلى أماكن أبعد بحثاً عن العمل بالأجر، بينما تفضل النساء العثور على عمل بأجر في الأماكن القريبة من بيوتهن عندما لا يكون بوسعهن التنبؤ بظروف الطقس؛

- ندرة المواد الغذائية – يرى 17 في المائة من النساء أن المرأة تقلل من الطعام كوسيلة استراتيجية لمواجهة ندرة الأغذية، بينما يرى 5 في المائة من الرجال أن المرأة تقلل من غذائها؛ ومع ذلك، تتأثر الأسرة بأكملها، وخصوصاً الأطفال، من انعدام الأمن الغذائي؛

- المعلومات الخاصة بالطقس – يتمتع 21 في المائة من النساء بإمكانية الحصول على معلومات الطقس مقابل 47 في المائة من الرجال، بينما تكون التوصيات الحكومية بشأن تغيير المحاصيل أو غير ذلك من المعلومات الزراعية موجهة فقط إلى المزارعين الرجال، لأن القليلات جداً من النساء يُعتبرن داخلات في فئة "المزارعين"، حسب التسمية المترتبة على الحيازات الزراعية.

وقد أظهرت الدراسة أن نوع الجنس أهم من الطائفة أو حجم الحيازة الزراعية في تحديد الدعم المؤسسي.

وقد برهنت المنظمة، من خلال برامج التوعية الغذائية، على أن تقديم التوعية الغذائية العملية عن طريق البيانات العملية الخاصة بطريقة إعداد الأغذية للأهات والنساء المسؤولات عن رعايتهم كان له تأثير إيجابي على تحسين جودة غذاء الأطفال، وخصوصاً عندما يرتبط ذلك بالأنشطة الخاصة بتحسين قدرة الأسرة على الحصول على الطعام المغذي، عن طريق زراعة الحدائق الملحقة بالمنازل وتربية الحيوانات.

نهج منظمة الأغذية والزراعة إزاء الهدف 4 من الأهداف الإنمائية للألفية

تهدف منظمة الأغذية والزراعة إلى دعم كل ما يساعد على أن تكون مرحلة الطفولة مفعمة بالصحة وزيادة فرص الأطفال للوصول إلى مرحلة البلوغ وهم في صحة جيدة وقادرين على الإنتاج. ولها كانت التقديرات تشير إلى أن وفاة نحو خمسة ملايين طفل سنوياً يمكن إرجاعها إلى الجوع وسوء التغذية، واعترافاً بأن نقص التغذية عند الأطفال ووفياتهم لا يمكن معالجتها في فراغ، تساند المنظمة برامج تحسين الأمن الغذائي على مستوى الأسرة لضمان حصول الأطفال على أطعمة مغذية وكافية. وتضع المنظمة وتنفذ برامج لمساعدة الأسر الفقيرة من خلال المبادرات التي تركز على المجتمعات المحلية، وإعداد ونشر مواد التدريب على سبل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية على مستوى الأسرة، ووضع وتنفيذ برامج التوعية الغذائية للأسر والموظفين الوطنيين والمحليين المعنيين. كذلك تشجع المنظمة منتدى يتناول الأمن الغذائي على مستوى الأسرة والتغذية في المجتمعات المحلية، يتضمن تنظيم اجتماعات غير رسمية، ومشاورات للخبراء، وشبكات ومواقع شبكية تفاعلية لتيسير تبادل المعلومات، والتعاون وتشاطر الدروس المستفادة، ويشمل ذلك تحضير ونشر معلومات التغذية الموجهة إلى راسمي السياسات والدوائر الصحية المهنية ومتخذي القرارات المتعلقة بتمكين الأسر من الحصول على المواد الغذائية اللازمة.

وصفات غذائية لتحسين نوعية الحياة: أغذية صحية، وأطفال سعداء وحياء أسرية مفعمة بالحيوية

يمكن ببساطة الحيولة دون التعرض لسوء التغذية الحاد عن طريق الاعتماد على لبن الأم دون غيره حتى الشهر السادس من العمر، ثم استكمال لبن الأم بأطعمة مغذية حتى السنة الثانية من عمر الطفل. ومع ذلك، فكثيراً ما لا تكون المجتمعات الفقيرة قادرة على شراء الأغذية التكميلية التي يحتاجها الأطفال وينبغي عليها أن تنتجها محلياً، ويتضمن المطبوع الذي اشتركت في إعداده منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بعنوان أغذية صحية، وأطفال سعداء وحياء أسرية مفعمة بالحيوية: تحسين ممارسات التغذية وتقديم وصفات غذائية للأطفال وأهات أفغانستان، سلسلة من المبادئ التوجيهية والوصفات الغذائية لتوعية الأسر بالمعارف الغذائية وتزويدها بالأفكار والمهارات الخاصة بإضافة المزيد من النباتات المغذية إلى الحدائق الأسرية، وبالتالي تحسين الوجبات التي يحصل عليها الأطفال. وقد وُضعت الوصفات الغذائية استناداً إلى الاختبارات الميدانية التي أجريت على الأهات والأطفال. ويوزع هذا الكتاب على فئات موظفي الصحة في الدوائر الحكومية، والمنظمات غير الحكومية والفئات الأخرى المعنية بتغذية الأطفال والأمن الغذائي الأسري. وتعدّكف منظمة الأغذية والزراعة في الوقت الحاضر على توسيع نطاق هذا البرنامج، وإعداد كتيبات بالوصفات الغذائية لبلدان أخرى، من بينها جمهورية لادو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا.

الهدف 4 من الأهداف الإنمائية للألفية: تخفيض معدل وفيات الأطفال

يموت ما يقرب من 11 مليون طفل سنوياً قبل بلوغهم سن الخامسة، من بينهم ثمانية ملايين يموتون قبل بلوغ السنة الأولى من العمر. وكثير من هؤلاء الرضع يموتون بسبب حفنة من الأمراض المعدية التي يمكن علاجها مثل الإسهال، والالتهاب الرئوي، والملاريا، والحصبة. ومع ذلك، فإن الحقيقة هي أنهم يمكن أن يحافظوا على بقائهم لو أن أجسامهم ونظم المناعة عندهم لم تُصَب بالضعف من جراء الجوع وسوء التغذية. ونقص الفيتامينات والمعادن الأساسية يزيد من مخاطر أمراض الطفولة، فنقص فيتامين ألف، على سبيل المثال، يزيد من مخاطر الموت بسبب الإسهال والحصبة والملاريا بما يتراوح بين 20-24 في المائة.

تحسين الصحة بالتغذية التكميلية. تشارك المنظمة في جهود تحسين التغذية التكميلية للرضع والأطفال الصغار – بما يضمن احتواء الأغذية التي تُعطى لهم بالإضافة إلى لبن الأم على كميات كافية من المغذيات الدقيقة وأنها تُستهلك بالكميات المناسبة التي تمكّن الأطفال من التطور والنمو بشكل جيد. وعلى الرغم من الاعتراف بأن توفير الغذاء الكافي والمغذي للأطفال يعد من العوامل الأساسية في كسر دائرة الفقر والجوع، فإن نحو 200 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من أعراض سوء التغذية الحاد والمزمن، وأن أكثر من ثلث مجموع الأطفال في بلدان العالم النامية يعانون من نقص المغذيات الدقيقة.

الحد من الجوع وتحسين التغذية يخفضان معدلات وفيات الأطفال. يؤكد تحليل الاتجاهات الأخيرة أن انخفاض وفيات الأطفال كان الأسرع في البلدان التي حققت أسرع تقدم في الحد من الجوع. وخفض انتشار نقص الوزن بين الأطفال بنسبة خمسة في المائة يمكن أن يُنقذ أرواح 30 في المائة من الأطفال الذين يموتون بين السنة الأولى والسنة الخامسة من عمرهم. وطبقاً للتقرير الذي أعدته المنظمة بعنوان حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (2005)، أظهرت دراسة أجريت في 59 بلداً من البلدان النامية أن نسبة انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة تبلغ 45 في المائة. كما أظهرت الدراسة أن النجاح السابق في الحد من وفيات الأطفال في الفترة من 1966 إلى 1996 يمكن أن يكون بفضل تحسين التغذية والحد من نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن.

نهج منظمة الأغذية والزراعة إزاء الهدف 5 من الأهداف الإنمائية للألفية

تشجع منظمة الأغذية والزراعة على انتشار الوعي الغذائي بين النساء، وخصوصاً في المناطق الريفية، كما تساند تطوير وإدخال التكنولوجيات الموفرة للجهد، وتقدم مساعدات فنية من أجل زيادة الوعي العام بالأغذية الصحية. ولا تساند المنظمة تدريب موظفي التوعية الصحية والإرشاد الزراعي على التوعية الغذائية فقط، بل تعمل أيضاً مع أعضاء المجتمعات المحلية الذين يهتمون باحترام العامة، مثل الجدات، والقادة الدينيين، والقابلات والمعالجين التقليديين، وتشركهم في المعلومات الحديثة عن التغذية لكي يستفيدوا منها في عملهم مع المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تعزز المنظمة سياسات تحسين الرعاية الصحية وتحسين الأمن الغذائي الأسري، التي تسهم بدورها في تحسين الصحة النفاسية.

وتقدم منظمة الأغذية والزراعة، من خلال جهودها الشاملة لتحسين التغذية والأمن الغذائي، مساعدات فنية في شكل سياسات وبرامج تؤكد على ضرورة تحسين فهم العامة للأغذية الصحية ورفع مستويات التغذية. وقد حددت المنظمة العديد من طرق مكافحة هذه الأوضاع المزمنة التي تهدد صحة النساء. فأولاً، يجب بذل جهود تفاعلية تستهدف تحسين الوضع الغذائي للنساء. ويجب بالتوازي مع ذلك، اتخاذ تدابير شاملة تستهدف تحسين مستوى الرعاية الصحية، والتوعية والخدمات الاجتماعية المتاحة للمرأة، وتعزيز الوضع القانوني للنساء وحقوقهن في تملك الأصول الإنتاجية ووراثة، مع إدماج التوعية الغذائية في المناهج المدرسية، وزيادة وعي المرأة بالتغذية، وإدخال التكنولوجيات التي تساعد على التقليل من الجهد البدني وتخفيف أعباء العمل عليهن، والعمل على مستوى السياسات من أجل ضمان مزيد من الأمن الغذائي لهن.

الهدف 5 من الأهداف الإنمائية للألفية: تحسين الصحة النفاسية

تموت نصف مليون امرأة سنوياً بسبب مضاعفات الحمل والوضع، وهي حالات يمكن تلافيها إذا كان بوسع النساء الحصول على تغذية مناسبة، وإذا كن يهتمن بخدمات نظافة صحية وخدمات صحية مناسبة. ومع ذلك، فهذا ليس إلا جزء من القصة. فهذه الوفيات لها آثار إضافية تجعل الحالة أكثر سوءاً.

فالأطفال الذين يفقدون أمهاتهم من المرجح أن توافيهم المنية قبل الذين لم يفقدوا أمهاتهم. والنساء اللاتي تعانين من سوء التغذية من المرجح أن يعانين أطفالهن عند ولادتهم من نقص الوزن، شأنهن في ذلك شأن النساء اللاتي أصبن بالتقزم بسبب سوء التغذية أثناء طفولتهن. وغالباً ما يتفاقم هذا الوضع إذا مرت الفتيات بمرحلة الحمل قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة، لأن الفتيات اللاتي تحملن مبكراً يتوقف نموهن كما أن ذلك يحد من نمو الأطفال، الأمر الذي يحد من نمو الأجيال المقبلة. وفي بعض البلدان النامية، يولد أكثر من 30 في المائة من الأطفال ناقصي الوزن، الأمر الذي يزيد من احتمالات وفاتهم أثناء فترة الرضاعة.

وتحدث جميع هذه الوفيات تقريباً – 99 في المائة منها – في البلدان النامية التي تتسم نمطياً بمعدل للوفيات النفاسية يفوق، بما يتراوح بين 100 و200 في المائة، مقابله في البلدان الصناعية. ويرتبط هذا بالطبع ارتباطاً وثيقاً بارتفاع معدل الجوع وسوء التغذية في العالم النامي، خصوصاً أن النساء في المناطق الريفية من هذه البلدان تعانين من أعباء العمل الثقيلة مع اقتران ذلك بسوء التغذية والحمل المبكر والمتكرر الذي يزيد من ضعفهن.

منهجية إجراء الدراسات الاستقصائية على الطاقة المستمدة من حطب الوقود تساهم في التخفيف من أعباء العمل على المرأة

يقع عبء جمع حطب الوقود بأكمله تقريباً في البلدان النامية على النساء، وهو عمل يستهلك الكثير من الوقت، ويمكن أن يساهم في زيادة التصحر إذا لم يتم بطريقة تساعد على استدامة هذا المورد من موارد الطاقة. وقد ترتب على الخريطة المتكاملة للحالة العامة للعرض والطلب على حطب الوقود، وهي منهجية لدعم التخطيط الاستراتيجي للطاقة المستمدة من حطب الوقود ووضعتها منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع معهد الإيكولوجيا بجامعة المكسيك الوطنية، وأثر إضافي يتمثل في تخفيف أعباء العمل عن المرأة وتحسين صحة الأسرة ودخلها، مع المساهمة في نفس الوقت في تحقيق الاستخدام المستدام لهذا المورد. ويتم، عن طريق الدراسات الاستقصائية لمواقع محددة وعمليات بناء القدرات التي تجري في إطار هذه المنهجية، تدريب المجتمعات المحلية على كيفية إدارة موارد حطب الوقود بطريقة مستدامة مما يسفر عن تحسين الغلة وتقليل الوقت اللازم لجمع الحطب والحد من التلوث داخل البيوت. وتطبق هذه المنهجية على المستويين الوطني والإقليمي لتوفير وجهات نظر شمولية القطاع الطاقة المستمدة من حطب الوقود بأكمله.

نهج منظمة الأغذية والزراعة إزاء الهدف 6 من الأهداف الإنمائية للألفية

تسهم التغذية الكافية إسهامها كبيرا في مكافحة المرض. ويتطلب التخفيف المستدام من سوء التغذية الجمع بين الأمن الغذائي والصحة العامة والحماية الاجتماعية على جميع المستويات. وقد وضعت المنظمة خدمات دعم خاصة مثل مدارس تدريب المزارعين المبتدئين على الزراعة والحياة ليتامى المتوفين نتيجة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/ الإيدز، فضلا عن برامج التغذية في المناطق الريفية للمساعدة في تخفيف آثار الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض.

ملايين اليتامى يتعلمون الزراعة والحياة في برنامج المنظمة لمدارس التدريب على الزراعة الحقلية

أنشأت المنظمة مع برنامج الأغذية العالمي وغيره من الشركاء مدارس تدريب المزارعين المبتدئين على الزراعة والحياة، وهو برنامج يستغرق 12 شهرا ويتبع الدورة الزراعية لتعليم مهارات الحياة والزراعة لليتامى والأطفال الضعفاء من سن 12 إلى 18 عاما. وتتولى هذه المدارس مهمتها حيثما يكون الأباء قد توقفوا فتوفر التعليم العملي للممارسات الزراعية الجيدة واكتساب روح المبادرة والمهارات الحياتية. ويقدم برنامج الأغذية العالمي الدعم الغذائي، في صورة وجبات ساخنة في مواقع التدريب وحصص منزلية، في حين تتولى المنظمة وضع المناهج الدراسية وتوفير الخبرات الزراعية. ويركز البرنامج فيما وراء فصول الدراسة والتعليم الحقلية على تعليم الأطفال احترام الذات فضلا عن التقليل إلى أدنى حد من تعرضهم للعوز، واستراتيجيات التكيف للتقليل من تعرضهم لمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض.

الإمدادات الغذائية، واستقرارها، وضمان فرص الحصول عليها والاستفادة منها – يتأثر سلباً بمرض الإيدز. فهذا الوباء يُفقّر الأسر الريفية بشكل لا مرد فيه، ويرمي الكثير منها في لجة العوز والإملق.

مواجهة أخطار الأمراض الحيوانية. يواجه السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية أيضا أخطارا ناشئة عن الأمراض الحيوانية مثل حمى الوادي المتصدع التي تعتبر من أخطر الأمراض الفيروسية التي تنتقل من المجترات إلى الإنسان عن طريق البعوض وغيره من الحشرات التي تتغذى على الدم وتصيب هذه الحمى الإنسان عادة في البشر في صورة معتدلة إلا أنها قد تكون شديدة في نسبة ضئيلة من الحالات. ونظرا لأن هذا المرض يرتبط عادة بهطول الأمطار الذي يؤثر في أعداد البعوض، تقوم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية برصد البيانات المناخية واستخدام نظم الإنذار المبكر في إصدار التحذيرات والتنبؤ ببدء وباء حمى الوادي المتصدع في المناطق الريفية.

وفي المناطق الريفية من العالم النامي، تقع الملايين من الأسر في براثن الجوع والفقر بسبب إصابة عائلها بالمرض أو نتيجة لوفاته، ناهيك عن تكاليف توفير القوت لليتامى وغيرهم من المعالين الذين يخفونهم وراءهم فضلا عن الرعاية الصحية للمرضى منهم. وعلى العكس من ذلك، فإن فيروس نقص المناعة البشرية ومنتزعة نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، والملاريا، والسل كلها أمراض ناشئة عن الجوع وسوء التغذية مما يؤدي إلى تغيير سلوك البشر وإضعاف أبدانهم ونظم المناعة لديهم، ويزيد كثيرا من جوانب ضعفهم.

ويدفع الجوع والفقر الرجال إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية المزدهمة بحثا عن العمل، ويدفع النساء إلى الدعارة أو غيرها من الممارسات الجنسية الخطرة سعيا إلى الحصول على دخل، كما يدفع الأطفال إلى التسرب من المدارس وهذه كلها عوامل تؤدي إلى زيادة كبيرة في مخاطر العدوى. وعلى سبيل المثال، فإن الشباب الذين يحصلون على قسط ضئيل من التعليم أو لا يحصلون على التعليم على الإطلاق معرضون للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بمعدل يبلغ معدل الإصابة به بين أولئك الذين استكملوا تعليمهم الابتدائي. كذلك فإن مرضى فيروس نقص المناعة البشرية الذين يعانون من سوء التغذية أكثر عرضة للإصابة بالعدوى الناهضة التي تعجل بتطور المرض إلى الإصابة الكاملة بالإيدز ثم الوفاة، وينتشر السل بسرعة فيها بين السكان الفقراء الذين تصاب أجهزة المناعة بالضعف نتيجة لسوء التغذية والذين يعيشون في بيئة مكتظة بالناس، كما أن هجمات الملاريا أكثر شيوعا وأكثر خطورة على الحياة في كثير من الأحيان بالنسبة للأطفال والحوامل الذين يعانون بالفعل من الأنيميا أو حالات نقص التغذية.

الهدف 6 من الأهداف الإنمائية للألفية: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملايا وغيرهما من الأمراض

يوجد اليوم نحو 33 مليون نسمة يعانون من مرض الإيدز، وثمانية ملايين حالة جديدة من مرض السل النشط سنوياً وأكثر من 300 مليون من حالات الملاريا الحادة. ويجب أن تشمل أي جهود لمكافحة هذه الوبئة الشرسة الاعتراف بالعلاقة بين سوء التغذية وهذه الأمراض المعدية. وكما هو الحال بالنسبة لجوانب التنمية الأخرى، يعد سوء التغذية من أسباب ونتائج انتشار هذه الأمراض وغيرها من الأمراض التي تنهش أجساد من يعانون من سوء التغذية في بلدان العالم النامية.

وتتسبب أمراض الإيدز، والملاريا والسل في وفاة أكثر من ستة ملايين نسمة سنوياً، غالبيتهم ممن يعيشون بالمناطق الريفية في أفقر بلدان العالم. وقد كان مرض الإيدز في الأصل من المشاكل الحضرية أساساً وكان يصيب الرجال أكثر من النساء. ولكن هذا الوباء انتقل اليوم إلى المناطق الريفية، ويوجد 95 في المائة ممن يعانون منه – ويموتون بسببه – في المناطق الريفية. وفي الواقع، فإن 143 مليون طفل من الأطفال دون سن الثامنة عشرة قد فقدوا أحد أبويهم أو الاثنين بسبب مرض الإيدز أو لأسباب أخرى في 93 بلداً من البلدان النامية.

الاعتراف بالعلاقة بين مرض الإيدز والزراعة. تعرّض تأثير مرض الإيدز على الزراعة والأمن الغذائي للإهمال لسنوات طويلة. ولقد كان يُنظر في الأصل إلى هذا الوباء على أنه قضية صحية، ولم يكن هناك اعتراف بالدور المحتمل للقطاع الزراعي في المساعدة على الوقاية من آتاره أو التخفيف من حدتها. وقد قادت المنظمة جهود تحديد وتوصيف العلاقات بين الإيدز والزراعة بطريقة منهجية. وتم ذلك بصورة منتظمة. وبدأت المنظمة بتوضيح آثار الإيدز في ظروف ريفية مختارة. واستناداً إلى ذلك، انتقلت المنظمة بالتدريج إلى تحديد فرص التدخل عن طريق السياسات الزراعية، فأعدت استجابات محددة، وتدخلات معتمدة على الاختبارات النموذجية تبشر بالخير. ونتيجة لهذه الجهود الرائدة، أصبح من المعترف به الآن على نطاق واسع أن الإيدز يمثل عقبة كبيرة أمام تحقيق الأمن الغذائي في السياق العالمي الحاضر. فالأمن الغذائي بجميع أبعاده – توافر

من العلاج في المستشفيات إلى الحدائق الصحية وتحسين التغذية من خلل وحدات إعادة التأهيل التغذوي

توفر المنظمة المساعدة التقنية لمشاريع الحدائق المنزلية في المجتمعات المحلية المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية في الكثير من بلدان أفريقيا وآسيا. فعلى سبيل المثال، توفر وحدات إعادة التأهيل التغذوي، التي تستهدف الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية من خلال توفير تدخلات الطوارئ التغذوية باستخدام الأغذية والرعاية الصحية، كنقطة بداية لتدريب الخاضعين للرعاية على إنتاج الخض أو الإنتاج المحدود للحيوانات فضلا عن التغذية الأساسية. وتوفر لهؤلاء الخاضعين للرعاية المعلومات الأساسية عن التغذية والصحة والإصحاح، ويتعلمون الصلات بين التغذية والصحة و فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/ الإيدز، وأهمية الحدائق المنزلية والإنتاج الحيواني المحدود للنهوض بالنظام الغذائي. كما يشاركون في البيانات العملية للطهي، وتقدم لهم مجموعة مستلزمات لاستعمالها منزليا بما في ذلك بذور الخض والأدوات الأساسية مما يمكنهم من إقامة حدائقهم الخاصة. ويؤدي الربط بين التدريب وتوفير المدخلات الزراعية إلى تعزيز فرص حصول الأسر على الخض طوال العام والإسهام في تحسين النظم الغذائية. ويؤدي النهوض بالتغذية بدوره إلى تحسين جهاز المناعة وإطالة فترة التحول من فيروس نقص المناعة البشرية إلى الإصابة الكاملة بالإيدز، ويضعف من فعالية الأدوية (وخاصة العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية) ويمكن أن يساعد الجسم على مقاومة بعض الأمراض والإسراع بفترة النقاهة.

التنوع البيولوجي

تشكل المحاصيل والحيوانات الزراعية والأحياء المائية والأشجار الحرجية والكانثات الدقيقة واللافقاريات – وآلاف الأنواع وتباينها الوراثي – بؤرة التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية التي يعتمد عليها الإنتاج الغذائي والزراعي في العالم. ولا يمكن الاستغناء عن هذا التنوع البيولوجي بمختلف صوره سواء أكانت الحشرات التي تلحق النباتات أو البكتريا الدقيقة اللازمة لصناعة الجبن أو الألاف من أصناف المحاصيل التي تدعم الأمن الغذائي في كافة أنحاء العالم. غير أن هذا التنوع البيولوجي، وخاصة التنوع الوراثي، يتعرض للفقدان بمعدلات تدعو للانعاج. فتآكل تلك الموارد يؤدي أيضا إلى تآكل قدرة الزراعة على التكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الجديدة مثل النمو السكاني وتغير المناخ.

وقد أخذت المنظمة، مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة، التابعة لها، زمام المبادرة في معالجة صون الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام فضلا عن التقاسم العادل والمتساوي للمنافع المستمدة من استخدامها لمصلحة الأجيال الحالية والقادمة. وتقود المنظمة عملية تقييم حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم، وتوفر منبرا دائما تتناقش فيه الحكومات وتتفق بشأن السياسات العالمية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة، وتوفر الدعم للبلدان في تنفيذ خطط العمل وغيرها من الاتفاقات التي تضعها الهيئة. وفي عام 2001 اختتمت الهيئة المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

الأراضي الزراعية. يتأثر فرد من كل ثلاثة أفراد على وجه الأرض، بطريقة أو بأخرى، بتدهور الأراضي الذي يصيب الآن بالفعل نحو ملياري هكتار من الأراضي في مختلف أنحاء العالم مما يؤدي بدوره إلى خفض الإنتاجية وإحداث خلل في الوظائف الحيوية للنظم الإيكولوجية. وتروج المنظمة للإدارة المستدامة للأراضي لضمان الاستخدام الأمثل للموارد الأراضي مما يؤدي إلى تحقيق أوضاع مزدوجة الفائدة – زيادة إنتاجية الأراضي مما يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن الغذائي مع القيام في نفس الوقت بتعزيز عملية تحمية الكربون وزيادة المقاومة في النظم الإيكولوجية الضرورية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

المياه. يتزايد استخدام المياه على الصعيد العالمي بأكثر من ضعف الزيادة في أعداد البشر. ويصل عدد متزايد من الأقاليم إلى الحدود القصوى لتسليم خدمات المياه الموثوق بها في حين يزيد تغير المناخ في نفس الوقت من الطابع غير المضمون لسقوط الأمطار. ويتوسع نطاق مشاركة المنظمة في إدارة موارد المياه بدرجة كبيرة حيث يمتد من العمل بالتكنولوجيات التي تبين الاستخدام الدقيق للمياه في منطقة الجذور إلى وضع استراتيجيات لسقاية الحيوانات وتربية الأحياء المائية وحتى تقديم المشورة التقنية والسياساتية للحكومات الأعضاء والتجمعات الإقليمية وخاصة تلك التي يتعين أن توفق بين ندرة المياه والتنمية الزراعية. وترى المنظمة أن الاستثمار في تحسين التحكم في المياه وإدارتها يمثل أولوية عالمية.

أدوات جديدة تتيح للبلدان رصد إمداداتها من المياه

تمكن مشروع تنفذه المنظمة لمدة عامين لتعزيز قدرات رصد المياه في بنين وإثيوبيا، في إطار النظام العالمي للمعلومات عن المياه والزراعة، من وضع منهجية جديدة لرصد المياه يمكن أن تستخدمها الآن البلدان الأخرى. وتقوم المنظمة، كعمل من أعمال المتابعة، بتنفيذ مشروع جديد لتدريب البلدان المشاركة على تطبيق المنهجية الجديدة. إذ إن بناء قدرة البلدان على رصد استخدامها للمياه يوفر لصانعي القرار المعلومات السليمة التي تمكنهم من توجيه البرامج والتدخلات في المناطق الريفية مع التركيز على إدارة موارد مياههم الشحيحة.

ولاشك في أن إدراك أن 75 في المائة من فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية في البلدان النامية يضع هذا الخطر في بؤرة تركيز هامة. فمع الزيادة السكانية التي تتسبب في إجهاد غير معقول للموارد الطبيعية، وتأثير تغير المناخ فيما يزرع السكان وما يأكلون، أخذ شبح الجوع في الاتساع بأكثر مما كان من قبل. وتشير تقديرات المنظمة إلى أنه سوف يتعين زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 70 في المائة بحلول عام 2050 حتى يمكن توفير الغذاء لسكان العالم. وسوف يأتي ما لا يتجاوز 10 في المائة من هذه الزيادة من الأراضي الجديدة. وسوف يتعين أن يأتي ما يقدر بنحو 80 في المائة من هذه الزيادة في الإنتاج المحصولي في البلدان النامية في المستقبل من تكثيف الزراعة، مما سيزيد من أهمية الحاجة إلى نظم متكاملة تنسم بارتفاع الغلات والاستدامة. وكما روي في مرات عديدة، فإن الجوع يمكن أن يدفع الناس إلى الحرائة العميقة والإفراط في رعي أراضي الرعي وخفض مساحات الغابات لديهم أو الإفراط في صيد الأسماك في مياههم مما يهدد نفس الموارد التي يعتمدون عليها. والأمر الأكثر من ذلك أن الأمال التي تنطوي عليها عملية زراعة المحاصيل النقدية بدلا من المحاصيل المعيشية دفعت المزارعين إلى التخلي عن محاصيلهم التقليدية من أجل الأنواع التجارية الغريبة عالية الغلة. ويعتبر هذا الاستبدال للأصناف المحلية من الأسباب الرئيسية لتآكل الموارد الوراثية.

الجهود الموازية لتحقيق الأمن الغذائي والاستدامة البيئية

إن المنظمة، التي تتصدر دائما الجهود الراهية إلى تحقيق الأمن الغذائي العالمي، تقود حاليا، معارك موازية إدراكا منها بأن الجهود الراهية إلى تحسين الأمن الغذائي لسكان العالم المتزايدين، واحتواء تغير المناخ هي معارك يمكن خوضها جنبا إلى جنب على جبهة واحدة هي جبهة مجتمعات الزراعة والغابات والصيد في العالم.

الغابات. تغطي الغابات 30 في المائة من مساحة الأراضي في العالم وتضم معظم التنوع الوراثي الأرضي في العالم، وقدر من الكربون يفوق ذلك المتضمن في الغلاف الجوي، والغابات عنصر حيوي في توفير سبل المعيشة في الريف، وصون التنوع البيولوجي والتخفيف من آثار تغير المناخ والإمداد بالطاقة وحماية التربة والمياه. وتروج المنظمة للإدارة المستدامة للغابات بإتاحة خبراتها التقنية في مجال الغابات للبلدان الأعضاء من خلال المشاريع الميدانية وإجراء التدفقات المزدوجة الاتجاه للمعلومات فيها بين أنشطة وضع المعايير والأنشطة العملية.

مصادر الأسماك. يعتمد أكثر من 500 مليون نسمة بصورة مباشرة على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في توفير سبل معيشتهم في حين يعتمد 2.9 مليار نسمة على الأسماك في توفير ما لا يقل عن 15 في المائة من احتياجاتهم من البروتين الحيواني. ومع ذلك فإن معظم المخزونات السمكية البحرية ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية تتعرض للاستغلال الكامل، وتعرضت نسبة 19 في المائة أخرى للإفراط في الصيد في حين استنفدت نسبة 8 في المائة منها. وتقوم المنظمة ضمن جهودها للتصدي لتحدي ضمان مستقبل المخزونات السمكية العالمية وتحقيق الصيد المستدام، بمعالجة المشاكل الاجتماعية والمؤسسية والبيئية الناشئة من داخل مصايد الأسماك ومن خارجها من خلال نهج النظم الإيكولوجية وتيسير العمل المتساوق على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

لا يوجد قطاع من البشرية يعتمد على الموارد البيئية وخدمات النظم الإيكولوجية بصورة مباشرة أكثر من فقراء الريف. فهؤلاء الفقراء يستخدمون التربة والمياه يوميا في الزراعة وصيد الأسماك، والغابات في توفير الغذاء والوقود والأعلاف، والتنوع البيولوجي لطائفة واسعة من النباتات والحيوانات المستأنسة منها والبرية. وحياة هؤلاء الفقراء مترابطة مع البيئة المحيطة بطرق تجعلهم فئات عالية القيمة بوصفهم حراسا للموارد البيئية والأكثر تعرضا للتدهور البيئي.

ونظرا لأن المحاصيل والمراعي تشغل 30 في المائة من أراضي الكوكب، وأن الغابات تغطي بدورها 30 في المائة من هذه الأراضي وأن الزراعة تستخدم 70 في المائة بالكامل من المياه العذبة المستخلصة، فلا يوجد أي شك في ضرورة أن تكون الزراعة في قلب أي مناقشات تجري بشأن إدارة الموارد الطبيعية والأهداف البيئية العالمية.

وفي حين أن الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية يشتمل على مجموعة من الأهداف التي تتراوح من إبطاء عملية إزالة الغابات إلى صون التنوع البيولوجي والمحافظة على موارد التربة والمياه وحماية مصايد الأسماك العالمية فإن تحقيق كل هدف منها يعتمد، إلى حد ما، على قدرة البلدان على التكيف مع آثار تغير المناخ أو التخفيف منها. وقد ترك تغير المناخ بصماته بالفعل على الكوكب بأكمله، إلا أن التهديد الذي يمثله تغير المناخ يبدو كما لو كان أكثر إحداقاً بقطاع الزراعة، بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك، حيث يزيد من المخاطر التي يتعرض لها الإنتاج وجوانب العشاشة في الريف وخاصة في المناطق التي تعاني بالفعل من الندرة المزمنة في التربة والمياه مع ارتفاع درجة التعرض للأحداث المناخية المتطرفة والفق والجوع. وبعبارة أخرى، فإن البلدان النامية سوف تكون الأكثر معاناة من تغير المناخ مع أن سكانها هم الأقل قدرة على التكيف.

المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

خلال القرن الماضي فقط، سقطت ثلاثة أرباع جميع المحاصيل الغذائية المعروفة في هاوية الانقراض حيث فقدت بصورة لا يمكن إصلاحها أو استرجاعها. واختفى معها جميع السلالات الوراثية الفريدة التي اكتسبتها على مدى آلاف من السنين، والتي كانت تمكنا من البقاء وسط ظروفها البيئية الفريدة – وهي سلالات كان يمكن أن توفر حلولا حاسمة للمشاكل التي سببتها تغيرات المناخ التي بدلت من ظروف النمو وأدت إلى تدهور الموارد الطبيعية. ويوجد مقر المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، التي اعتمدت في 2001 ووقعها أكثر من 123 بلدا بعد سبع سنوات من المفاوضات، في منظمة الأغذية والزراعة، وتوفر المعاهدة للدول نهجا مبتكرة لصون ما تبقى من الموارد الوراثية المحصولية في العالم وتقاسمها من خلال نظام متعدد الأطراف للنفاذ إليها وتقاسم منافعها. وتعترف المعاهدة بالإسهام الضخم الذي قدمه المزارعون على مدى آلاف السنين الماضية لتنمية وصون الموارد الوراثية. كما ترتب لحصولهم على حصتهم من المنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد في شكل منح ومشاريع، التي أصبحت الآن حقيقة واقعة. وعلوة على ذلك تساعد المعاهدة على تكييف المحاصيل للظروف الجديدة التي نشأت عن تغير المناخ وتروج لصون النظم الزراعية المختلفة وما يرتبط بها من معارف.

الآفات والأمراض العابرة للحدود. تتيح تغيرات المناخ مجالات جديدة أمام حركة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية فضلا عن الكائنات الغريبة الغازية، حيث إن ارتفاع درجات الحرارة يتيح لها غزو المناطق التي لم تكن تستطيع أن تعيش فيها في السابق. فبعض الأمراض مثل فيروس غرب النيل وحمى الخايزير الأفريقية، والتي لم يعثر عليها في السابق إلا في المناطق الاستوائية، تنتشر الآن دوليا. وعلوة على ذلك، فإن بعض الأمراض الحيوانية والآفات النباتية الأخرى، مثل مرض الحمى القلعية وأنفلونزا الطيور وفطريات القمح UG99، تنتشر الآن بين البلدان نتيجة للتجارة الدولية وحركة السكان والحيوانات والسلع. وقد أخذت المنظمة زمام المبادرة في الجهود الرامية إلى مكافحة الأمراض والآفات العابرة للحدود، حيث تعمل، في شراكة مع منظمات مثل المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية، على ضمان الالتزامات السياسية وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاضطلاع بالتنسيق الإقليمي والدولي بالصورة اللازمة لوضع استراتيجيات تتسم بالكفاءة للوقاية من هذه الأمراض والآفات ومكافحتها.

استئصال الطاعون البقري: منظمة عابرة للحدود لمعالجة مشكلة عابرة للحدود

يمثل برنامج المنظمة الذي أنشئ عام 1994 لاستئصال الطاعون البقري – المعروف منذ أيام الإمبراطورية الرومانية باسم «طاعون الماشية» – أحد الجهود الأكثر نجاحا في تاريخ الأوبئة البيطرية. ويمكن العثور على إشارات عن هذا المرض القاتل في التقارير المتعلقة بالمجاعات التي رافقت سقوط الإمبراطورية الرومانية، وغزو شارلمان لأوروبا المسيحية، والثورة الفرنسية، والفقر الذي أصاب روسيا واستعمار أفريقيا. وفي القرن الثامن عشر، قتل هذا المرض 200 مليون رأس من الماشية في غرب أوروبا، وفي القرن التاسع عشر قتل الوباء 90 في المائة من جميع رؤوس الماشية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ووفرت المنظمة من خلال برنامجها العالمي لاستئصال الطاعون البقري خطة عالمية لتحسين النظم البيطرية ومختبرات التشخيص والترويج لحملات التحصين التعاونية، وكان من نتيجة ذلك أن أحر إصابة بالطاعون البقري وقعت عام 2001، مما يشير إلى أن الاستئصال العالمي لهذا المرض قد تحقق.

ومع التوسع السريع في القطاع الفرعي للإنتاج الحيواني الذي يمثل 43 في المائة من قيمة الناتج الزراعي العالمي، ويعزز الأمن الغذائي وسبل المعيشة لأكثر من مليار نسمة، يصبح من الضروري توافر رؤية عريضة عن الجهود التي تبذل لمكافحة الأمراض الحيوانية وخاصة تلك التي من نوع الطاعون البقري التي يمكن أن تعبر الحدود بسهولة.

التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره من خلال الزراعة

يمكن لتدابير التكيف الفعالة أن تواجه مدى وطبيعة الآثار السلبية لتغير المناخ. غير أن درجة الفعالية سوف تعتمد على التعديلات والتغييرات على كل مستوى ابتداءً من المستوى المعتمد على المجتمع المحلي إلى المستوى الوطني والدولي- وسوف تتباين القدرة على التكيف تبانياً شاسعا من بلد لآخر ومن مجتمع لآخر، وعلى وجه الخصوص، وفقاً لمستوى التنمية. وبصفة عامة فإن استراتيجيات التكيف المفضلة سوف تتطلب تدابير تنطوي على منافع اقتصادية وبيئية متعددة.

والزراعة، بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك، لا تعاني فقط من آثار تغير المناخ بل وتسهم في هذا التغير. وتشير حسابات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى أن الزراعة تسهم بنسبة 13.5 في المائة من مجموع انبعاثات الاحتباس الحراري في العالم، ومع ذلك فإن هذه النسبة لا تشمل سوى الإنتاج الزراعي الفعلي وليس تلك الأنشطة التي تتعلق بصورة مباشرة بالزراعة، مثل تصنيع الأسمدة واستخدامها وتغير استخدام الأراضي. وبإضافة هذه العناصر «لسلسلة القيمة» يصبح نصيب الإنتاج الحيواني بمفرده 18 في المائة من مجموع الانبعاثات. فإضافة مستوى آخر إلى هذا السيناريو، يتبين أن الزراعة يمكن أن تصبح أيضاً جزءاً من الحل.

الأراضي الزراعية. بوسع الأراضي العشبية والحقول تحيية غازات الاحتباس الحراري، ويمكن في نفس الوقت أن تحسن من خصوبة التربة. والأمر المهم أن 70 في المائة من إمكانات التخفيف من آثار تغير المناخ يمكن أن تتحقق من خلال تحيية كربون التربة في البلدان النامية. والواضح أن هذه التحيية يمكن أن تزداد من خلال زيادة المادة العضوية في التربة- التي يشكل الكربون مكوناتها الأساسي. وعلى ذلك فإن بدء أو تحسين الممارسات الزراعية مثل الجوع إلى الزراعة المعتمدة على الحرث الخفيف والإدارة العضوية التي تزيد من المادة العضوية في التربة من خلال السماد الأخضر، السماد الطبيعي والفرش الواقي، ومن خلال استخدام المحاصيل المعمرة لتغطية التربة، كلها عوامل سوف تزيد من المحتوى العضوي ومن ثم تحسن المحتوى من المغذيات، وتزيد القدرة على الاحتفاظ بالمياه وتحسن قوام التربة وخصوبتها مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الغلات وتحسين مقاومتها.

إنتاج الوقود الحيوي. في حين أن تزايد استخدام الوقود الحيوي قد اعتبر وسيلة للتخفيف من تغير المناخ من خلال الحد من استخدام الوقود الأحفوري الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فإن إنتاج الوقود الحيوي ينطوي أيضاً على إمكانية تغيير أساسيات نظام سوق المنتجات الزراعية فضلاً عن قطاع الطاقة. فمع توقع زيادة إنتاج الوقود الحيوي بما يقرب من 90 في المائة ليصل إلى 192 مليار لتر في 2018، قد يواجه الإنتاج الغذائي منافسة من سوق الوقود الحيوي مع تنافس محاصيل الطاقة مع المحاصيل الغذائية على موارد الأراضي والمياه.

الغابات. ترتبط تغيرات المناخ والغابات ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض. فالغابات تعاني الآن بالفعل من الإجهاد نتيجة للتغيرات في المناخ العالمي بما في ذلك ارتفاع متوسط درجات الحرارة السنوية، وتغير أنماط الأمطار وزيادة وتيرة أحداث الطقس المتطرفة. وقد أدت زيادة درجات الحرارة والجفاف إلى تزايد وتيرة الإصابة بالآفات وحرائق الغابات والتغيرات في الأنواع النباتية والحيوانية مما يؤثر بشدة في سلامة الغابات وإنتاجيتها. وفي نفس الوقت تعزل الغابات وتخزن ثاني أكسيد الكربون مما يعطيها دوراً رئيسياً في التخفيف من تغير المناخ. وتخزن غابات العالم وتربتها الآن أكثر من 600 تريليون طن من الكربون، في حين يضيف تدمير الغابات ما يقرب من 6 تريليون طن من ثاني أكسيد الكربون إلى الغلاف الجوي في كل عام. ويمكن أن تؤدي الإدارة المستدامة للغابات إلى الحد من إزالة الغابات وتدهور الغابات، وأن تفضي، عند اقتربها بعمليات إصلاح الغابات، إلى زيادة تحيية الكربون.

نهج المنظمة لإزاء الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية

ينبغي المحافظة على الطائفة المتنوعة من السلع والخدمات التي توفرها النظم الإيكولوجية الطبيعية والزراعية بطرق تتيح توفير الاحتياجات الغذائية لسكان، وأن تضمن في نفس الوقت الحفاظ على الخدمات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى. وتقدم المنظمة الدعم للإدارة المتكاملة للأراضي ومصايد الأسماك والغابات والموارد الوراثية من خلال طائفة من الممارسات الجيدة مثل الزراعة المحافظة على الموارد، والزراعة العضوية، والإدارة المتكاملة للآفات، والإدارة المستدامة للأراضي والنظم المتكاملة للإنتاج المحصولي والحيواني، وإدارة مستجمعات المياه وأراضي الرعي، والمحافظة على المياه، والممارسات الرشيدة لاستخدام المياه، ونهج النظم الإيكولوجية لإزاء مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وحماية التنوع البيولوجي. وتوصي المنظمة أيضاً باستخدام ممارسات إدارة النظم الإيكولوجية المتعلقة مثلاً بالبيئات المعرضة للمخاطر وتساعد أولئك الذين يعيشون في المناطق الحدية ببرامج لدعم سبل المعيشة.

وتكرس المنظمة جزءاً كبيراً من مواردها وجهودها لتحقيق هذه الأهداف التي تشكل جميعها المحور الرئيسي لمعالجة الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي نفس الوقت، تيسر المنظمة إقامة الشراكات والتعاون بين طائفة من العناصر الفاعلة التي تمثل المجتمعات المحلية، والحكومات، والقطاع الخاص، والمؤسسات الدولية، لتعزيز إسهامها في الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية.

مرفق البيئة العالمية والمنظمة: نظيران استراتيجيان

يعتبر مرفق البيئة العالمية، وهو منظمة مالية مستقلة، أكبر ممول للمشاريع الإرامية إلى تحسين البيئة العالمية. وقد تعاونت المنظمة بصورة وثيقة مع المرفق منذ تأسيسه عام 1991، وتعمل منذ عام 2006 كوكالة منفذة للمرفق. ويتيح ذلك للمنظمة الحصول بصورة مباشرة على جميع موارد المرفق وتتيح لها مساعدة البلدان الأعضاء في وضع وتنفيذ مشاريع المرفق التي ستساعد في التصدي للتحديات البيئية المتزايدة التعقد. وتتعاون المنظمة كذلك مع أمانة المرفق في وضع استراتيجيات لمجالات التركيز في المرفق. وخصص المرفق أكثر من 8.8 مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى أكثر من 38 مليار دولار أمريكي أخرى للتمويل المشترك لأكثر من 2400 مشروع في أكثر من 165 بلداً نامية، وبلداً من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد تثمر تدابير لمكافحة الصيد غير القانوني

تمثل مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وهي عبارة عن مجموعة من الخطوط التوجيهية للصيد بصورة رشيدة اعتمدها البلدان الأعضاء في المنظمة عام 1995، صكاً دولياً غير ملزم يروج للصيد الرشيد والاستدامة طويلة الأجل. وأشارت دراسة أعدتها المنظمة إلى أن المدونة أصبحت مرجعاً أساسياً للسياسات في معظم البلدان. كما أثمرت المدونة أربع خطط عمل دولية كان أحدثها اتفاق المنظمة لعام 2009 بشأن تدابير دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. ويعترف هذا الاتفاق بأن أكثر الطرق فعالية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم هو زيادة وعي وقوة دول الميناء على تحديد ورفض أي قوارب للصيد تحمل مصيد غير قانوني. وقد نشأ هذا الاتفاق عن مشاورات خبراء عقدت عام 2007 برعاية المدونة أعقبها أربع دورات لمشاورة تقنية. وقد أصبح هذا الاتفاق الذي تمت الموافقة عليه في مؤتمر المنظمة لعام 2009 مفتوحاً للتوقيع، وفي طريقه إلى أن يصبح صكاً دولياً ملزماً.

التقييم العالمي للموارد الحرجية يرصد التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية

عندما أنشئت المنظمة عام 1945، كان مؤسسوها يشعرون بالانشغال إزاء النقص الملحوظ في الأخشاب اللازمة لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، كما رأوا أن الصناعات الخشبية يمكن أن تساعد البلدان الفقيرة على النمو اقتصادياً وخاصة تلك الواقعة في المناطق الاستوائية. وعلى ذلك أنشأوا شعبة الغابات والمنتجات الحرجية في المنظمة لتقييم العرض والطلب على الأخشاب. ونتيجة لذلك، تعد المنظمة الكتاب السنوي للمنتجات الحرجية في كل عام وتضطلع بعمليات تقييم للموارد الحرجية العالمية على فترات تتراوح بين 5 و10 سنوات. وتقوم عمليات التقييم في الوقت الحاضر، بالطبع برصد عناصر أخرى غير الأخشاب. ويعتبر التقييم العالمي للموارد الحرجية لعام 2010 أشمل تقييم يجري للغابات على الإطلاق حيث جرى جمع وتحليل المعلومات من 233 بلداً ومنطقة. وتتعاون المنظمة مع البلدان ذاتها في عمليات التصميم والتنفيذ. وبالنسبة لتقييم الموارد الحرجية العالمية لعام 2010، شارك أكثر من 900 شخص في جمع وتقييم البيانات. ويوفر هذا التقييم للموارد الحرجية العالمية معلومات قيمة لصانعي السياسات الوطنيين وللمنظمات الدولية بشأن مجموعة من الموضوعات الرئيسية مثل التنوع البيولوجي، والصحة والحيوية، والوظائف الوقائية والإنتاجية والاجتماعية – الاقتصادية للغابات، وأطر السياسات القانونية والمؤسسية التي توجه الأعمال الخاصة بصونها وإدارتها واستخدامها. ويوفر تقييم الموارد الحرجية العالمية لعام 2010 معلومات جديدة لمؤشر الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الغابات ويتضمن طائفة من البيانات عن مخزونات الكربون في الغابات بالنسبة لجميع البلدان، وهي بيانات يمكن استخدامها في وضع النماذج الخاصة بتغير المناخ.

نهج المنظمة لإزاء الهدف 8 من الأهداف الإنمائية للألفية

لدى المنظمة أنشطة جارية مع البلدان الأعضاء فيها لوضع برامج وطنية وإقليمية للأمن الغذائي. وتقوم المنظمة كذلك بجمع وتقييم وإتاحة بيانات تتراوح بين مجموعات أدوات التعلم بالوسائل الإلكترونية والخطوط التوجيهية وأفضل الممارسات في ميادين الزراعة ومصايد الأسماك والسلع والتغذية والتنمية المستدامة كما تقدم المشورة للحكومات والمجتمعات الريفية بشأن إدارة واستخدام المعلومات الزراعية.

صندوق الإنجاز يسرع بالتقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

أنشئ صندوق إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية للإسراع بالتقدم صوب تحقيق هذه الأهداف ولتحسين فعالية المعونة. ويوفر هذا الصندوق الدعم للجهود التي تركز على القوة الجماعية لمنظمة الأمم المتحدة من خلال تجميع العديد من الوكالات معا للتعاون في معالجة القضايا المشتركة بين اختصاصات المنظمات المختلفة. ويعمل الصندوق، في جميع البرامج القطرية للمنظمة من خلال الأمم المتحدة ومع العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، التي تتراوح بين رابطات المزارعين والتحالفات والوزارات الوطنية، لضمان أن تكون العمليات الإنمائية مملوكة محليا ومستجيبة للاحتياجات المحلية. وقد أنشئ صندوق إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في ديسمبر / كانون الأول 2006 بمنحة تبلغ 710 ملايين دولار أمريكي قدمتها الحكومة الإسبانية لمنظمة الأمم المتحدة. وتضطلع المنظمة بدور في 74 مشروعا من المشروعات التي أقرتها، من بينها 64 مشروعا أصبحت قيد التشغيل بالفعل، بميزانية إجمالية قدرها 82.9 مليون دولار.

إبقاء الوعي بالحاجة إلى تعزيز الشراكات والاستثمار في الزراعة. كانت المنظمة قد التزمت بالفعل قبل فترة طويلة من صدور تقرير التنمية العالمي لعام 2008 ببقاء الحاجة إلى الاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي ماثلة في الضمير العام بدءا من عقد مؤتمر القمة العالمي الأول للأغذية في 1996. وتلا ذلك مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، في 2002، والمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي في 2008، ومؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي في عام 2009. وكانت جميعها توجه الاهتمام إلى الحاجة الملحة إلى توفير دعم إنمائي للزراعة والأمن الغذائي.

وقد اعتمد مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي في 2009 خمسة مبادئ لتحقيق الأمن الغذائي العالمي المستدام تتضمن، ضمن جملة أولويات، الاستثمار في الخطط القطرية وتعزيز الشراكات في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز التنسيق الاستراتيجي والنهوض بحوكمة الأمن الغذائي على المستويات الوطنية والإقليمية وعلى الصعيد العالمي. وعلى وجه الخصوص، شدد مؤتمر القمة على الحاجة إلى تقديم الدعم لتنفيذ إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي حيث إنها تشكل، بوصفها عنصرا رئيسيا في الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، «المنتدى الدولي والحكومي الدولي الأول الشامل لطائفة واسعة من أصحاب الشأن الملتزمين بالعمل معا بطريقة منسقة في دعم العمليات التي تقودها البلدان صوب القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية لجميع البشر».

توفير الدعم للبلدان النامية في مجال التجارة العالمية. أصبحت أهمية دعم البلدان النامية خلال قيامها بإرساء بناها الأساسية التجارية أكثر وضوحا مع تزايد عولمة التجارة. ويعني ذلك إنشاء نظام تجاري مفتوح ومتعدد الأطراف وعادل ويعتمد على القواعد ويتناسب مع الحاجة إلى دعم تجارة السلع الغذائية والزراعية والسياسات التجارية التي تقود إلى تحقيق الأمن الغذائي. وتشترك المنظمة بعقود في هذه الجهود لا من خلال البرامج والصكوك الأكثر وضوحا فحسب مثل الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بل ومن خلال الجهود التي تبذل على نطاق المنظمة بأسرها لتعبئة الدعم المالي وتوفير المساعدة لزيادة الإنتاجية في مجالات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات، ولتعزيز القدرات على جانب الإمدادات وإرساء البنى الأساسية.

الهدف 8 من الأهداف الإنمائية للألفية: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

في حين أن الأهداف من 1 إلى 7 من الأهداف الإنمائية للألفية تركز على المرامي التي يتعين تحقيقها إلى حد بعيد بواسطة جهود البلدان النامية، يحدد الهدف 8 مسؤولية الدول الصناعية في تقديم العون لهذه الجهود. وقد اضطلعت المنظمة بدور الدعوة إلى إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية تساعد على المحافظة على الزيادة المطردة في التجارة بالسلع الزراعية، والزيادات الكبيرة في المساعدات الإنمائية التي تقدم للجهات الاجتماعية الأساسية والقطاع الزراعي – بها في ذلك الزيادات التي سوف تساعد في دعم المنافع المستمدة من الزراعة في المدى الطويل.

وتسند المنظمة، في إطار اضطلاعها بمهمتها المتصلة بالحد من الجوع وتحسين الزراعة والأمن الغذائي، أهمية كبيرة للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والدول غير الساحلية والدول الجزرية. ويجري تعظيم عملها في مجال الدعوة من خلال العمل في شراكة مع حكومات البلدان والأمم المتحدة والوكالات الحكومية الدولية والوكالات المانحة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وكانت المنظمة من بين المنظمات الأولى في منظومة الأمم المتحدة التي أدرجت الأمانة الغذائية الوشيكة عندها بدأت في الظهور في 2006. وطرحت المنظمة مبادرة عن الارتفاع الشديد في أسعار الأغذية قبل ما يتراوح بين 4 و6 أشهر من ردود فعل الوكالات الأخرى إزاء الوضع. وكانت نتيجة ذلك استئارة الوعي العام بالأزمة وتحديد الموارد التي ساعدت بعضا من أشد البلدان فقرا على تجنب حدوث كارثة أسوأ مما حدث.

وفي عام 2008، بعد عقدين من هبوط الاستثمار في الزراعة، نوه تقرير التنمية العالمي الصادر عن البنك الدولي إلى ضرورة وضع قطاع الزراعة في قلب جدول أعمال التنمية إذا ما أريد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أشار إلى أن القدرة المرجحة للنمو الزراعي على تخفيض الفقر في الريف تفوق بمرتين إلى أربع مرات قدرة النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى. وكانت العقود السابقة قد شهدت انخفاض نسبة المساعدة الإنمائية المقدمة للزراعة من 17 في المائة في 1980 إلى أقل من أربعة في المائة في 2003.

هايتي: منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي يعملون معا لتحقيق الانتعاش

خلف الإنزال المدمر، الذي وقع في يناير / كانون الثاني 2010، أكثر من 200 000 قتيل وملايين الجوعى والمشردين في هايتي. وفي أعقاب هذه الكارثة، قامت وكالات الأمم المتحدة الغذائية الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها وهي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بالتحرك صوب تعزيز شراكاتها في ذلك البلد. ووافقت الوكالات بالتعاون مع الجهات المانحة والمؤسسات المالية الأخرى على تجميع مواردها الخاصة وخبراتها من أجل تسليم مساعدة منسقة لحكومة هايتي لتنفيذ إستراتيجية انتعاش طويلة الأجل. وتركز الإستراتيجية الجهد على التنمية الريفية والنمو في القطاع الزراعي وضمان الأمن الغذائي طويل الأجل لهايتي.

الشراكات العالمية والوطنية ضد الجوع

أنشأت المنظمة وثلاث وكالات أخرى تتخذ من روما مقرا لها، هي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي التحالف الدولي ضد الفقر، بناء على توصية من مؤتمر القمة العالمي المعقود في 2003. وهذا التحالف، الذي يمثل شراكة عالمية تهدف إلى تعزيز الحوار بشأن السياسات على المستوى الوطني لمكافحة الجوع، يجمع مؤسسات محلية ووطنية ودولية معا، كما أنه يسر إنشاء تحالفات وطنية ضد الجوع في 34 بلدا في خمس قارات. وفي حين أن هذا التحالف يعمل على المستويات العالمية، فإن التحالف الوطنية تعمل مع بلدانها للجمع بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات معا لتعزيز الإرادة السياسية لخفض الجوع وسوء التغذية.

هيئة الدستور الغذائي

نظراً لأن نظم تصنيع المنتجات الزراعية والغذائية قد أصبحت أكثر تعقيداً، والتجارة بالسلع الغذائية أصبحت أكثر عولمة لتلبية الطلب على الأغذية من جانب السكان الآخذين في الزيادة، أصبحت الحاجة إلى نظم لحماية المستهلك وضمان الممارسات النزيفة في تجارة الأغذية أكثر إلحاحاً. وهيئة الدستور الغذائي التي أسستها المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، هي جهاز الأمم المتحدة الذي يظطلع بهذا الدور. كما إن هيئة الدستور الغذائي التي تتولى المسؤولية عن مجالات تتراوح بين تحديد كمية المخلفات من المبيدات التي يمكن أن تبقى في المحصول بعد حصاده والمواد المضافة إلى الأغذية التي يمكن استخدامها، ووصف خصائص الجودة في الفاكهة والخضراوات الطازجة، هي المنظمة الدولية المسؤولة عن وضع المواصفات الدولية للأغذية ومدونات السلوك والخطوط التوجيهية اللازمة لحماية المستهلك وضمان التجارة النزيفة بالأغذية. وتضم الهيئة أكثر من 180 دولة عضو تعمل معاً في مداولات مفتوحة من خلال نحو 20 لجنة علمية دولية. ولا تضع الهيئة قوانين بل مواصفات طوعية يمكن أن تستخدمها الحكومات الأعضاء كدليل في وضع قواعدها الوطنية الخاصة والقوانين الخاصة بالأغذية. وتعتمد منظمة التجارة العالمية على مواصفات الدستور الغذائي حيث تستخدمها كعلامات قياس في تحديد المنازعات التجارية، مما يجعلها ضرورية للبلدان التي تريد استيراد أو تصدير الأغذية لضمان توافق قوانينها مع مواصفات الدستور الغذائي.

البلدان الجزرية في المحيط الهادئ: العمل معاً للتغلب على المعوقات

تواجه البلدان الجزرية في المحيط الهادئ قيوداً مفرطاً وتغرات إقليمية وقارية على السواء. فنتيجة للموقع النائي والقيود اللوجستية وضيق قاعدة الموارد الطبيعية واستنزاف الموارد نتيجة للكوارث الطبيعية المتكررة اتسم النمو الاقتصادي في البلدان الجزرية في المحيط الهادئ بالبطء عمومها مع تصنيفها يصل إلى ربع سكان الإقليم في فئة الفقراء. ويهدف برنامج الأمن الغذائي وسبل المعيشة المستدامة في البلدان الجزرية في المحيط الهادئ الذي تشترك في تنفيذه المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبلدان الجزرية ذاتها إلى المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي لسكان الفقراء الذين يعانون من هشاشة الأوضاع، وخاصة النساء والشباب، في البلدان الجزرية في المحيط الهادئ من خلال زيادة المتوافر من الطعام المغذي ومن فرص الحصول عليه، وزيادة المستدامة في الإنتاج المحصولي والحيواني وإنتاج مفايد الأسماك والغابات (الزراعة الحرجية) وفي إنتاجية هذه القطاعات؛ وتحسين فرص المجتمعات ذات الأوضاع الهشة، وخاصة الأسر المقيمة في المناطق النائية والنساء، في الحصول على الخدمات والمدخلات الزراعية المستدامة، والوصول إلى الأسواق من خلال تحسين البنية الأساسية ونظم التسليم؛ ودعم القدرات وتعزيز السياسات والإجراءات الإستراتيجية على المستويات القطرية والإقليمية لمعالجة تحديات الأمن الغذائي والتجارة المباشرة وطويلة الأجل. وتوفر البلدان الجزرية في المحيط الهادئ فرصة هامة لإقامة الشراكات والتنسيق وفقاً لإعلان باريس والمحيط الهادئ بشأن تحسين فعالية المعونة.

البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي: زيادة إمكانية التنبؤ بالمعونة

يعتبر البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، وهو مرفق مالي متعدد الجهات المانحة يديره البنك الدولي، إحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق الالتزامات التي أعلنت في مؤتمر قمة لاكويلا ومؤتمر بتسيبورج للدول العشرين لمعالجة نقص تمويل خطط الاستثمار القطرية والإقليمية في مجال الزراعة والأمن الغذائي لزيادة إمكانية التنبؤ بالمعونة اللازمة في مكافحة الجوع والفقير. وكان هذا البرنامج قد طرح في أبريل / نيسان 2010 بتعهدات أولية بلغ مجموعها 880 مليون دولار أمريكي. وتعمل المنظمة مع عدد من البلدان منخفضة الدخل فبدمها في عمليات إعداد الاستراتيجيات والخطط الاستثمارية، التي يمكن تمويل ثغراتها التمويلية بواسطة البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي الذي صمم لتوفير المنح والقروض والاستثمارات الرأسمالية لزيادة الإنتاجية الزراعية وربط المزارعين بالأسواق والحد من المخاطر وهشاشة الأوضاع، وتحسين سبل المعيشة في المناطق الريفية وتوفير المساعدة التقنية وتنمية القدرات.

المدفوعات لتعويضات الكربون تساعد على حماية الغابات في العالم

تمثل الخطة الدولية التي تهدف إلى السماح للبلدان والشركات الخاصة بتقديم تعويضات عن انبعاثاتها من الكربون من خلال تقديم مدفوعات للبلدان الأكثر فقراً للحفاظ على غاباتها، دليلاً منقطع النظير على التعاون بين البلدان المتقدمة والناهية. ويدعم برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية الحوار والمفاوضات الدولية من خلال توفير الدعم التقني وبناء القدرات. كما يدعم هذا البرنامج البلدان الناهية في إعداد وتحسين الاستراتيجيات والآليات الوطنية الخاصة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وتعمل المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في شراكة لبناء قدرات البلدان الناهية على جمع البيانات وعلى الرصد وكلاهما ضروري لآلية العمل. وتشير التقديرات إلى أن المدفوعات الخاصة بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري قد تصل إلى 30 مليار دولار أمريكي سنوياً. ولن يؤدي هذا الترتيب إلى حماية غابات العالم بصورة أفضل فحسب بل إن الأموال الجديدة يمكن أن تدعم أيضاً المبادرات الإنمائية، وصون التنوع البيولوجي، وضمان خدمات النظم الإيكولوجية الحيوية.

الاستنتاجات

عندما وضع مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية الألفية الأهداف الإنمائية الألفية في عام 2000، لم يكن هناك عمل بمثل هذه الأبعاد قد تم الإقدام عليه من قبل. ففي البداية، واجهت جميع وكالات الأمم المتحدة نفس الصعوبة البيضاء التي تمتد على مدى 15 عاماً، وبنفس الأسئلة التي لا إجابة لها عن كيفية استخدام خبراتها العائلة لمساعدة البلدان على تحقيق هذه الأهداف. وبالنسبة للأمم المتحدة، كان لابد من الدخول إلى مناطق مجهولة – فتحدد الأهداف وتضع العلامات، وتختار منهجيات لتفسير البيانات، وتحدد مسؤوليات عن كتابة تقارير بطريقة تجمع منظومة الأمم المتحدة بأسرها لتنفيذ برنامج التنمية المشترك الذي لم يسبق له مثيل له.

والآن، وبعد عشر سنوات من هذه العملية، أصبحت الرؤية أكثر تركيزاً، وأثبتت متابعة الأهداف الإنمائية الألفية أنها عنصر موحد لمنظومة الأمم المتحدة. فهذا التقرير الذي بين أيدينا نفسه يصور مدى ما كان عليه عمق واتساع الالتزام من جانب الأمم المتحدة بشكل عام والمنظمة بشكل خاص.

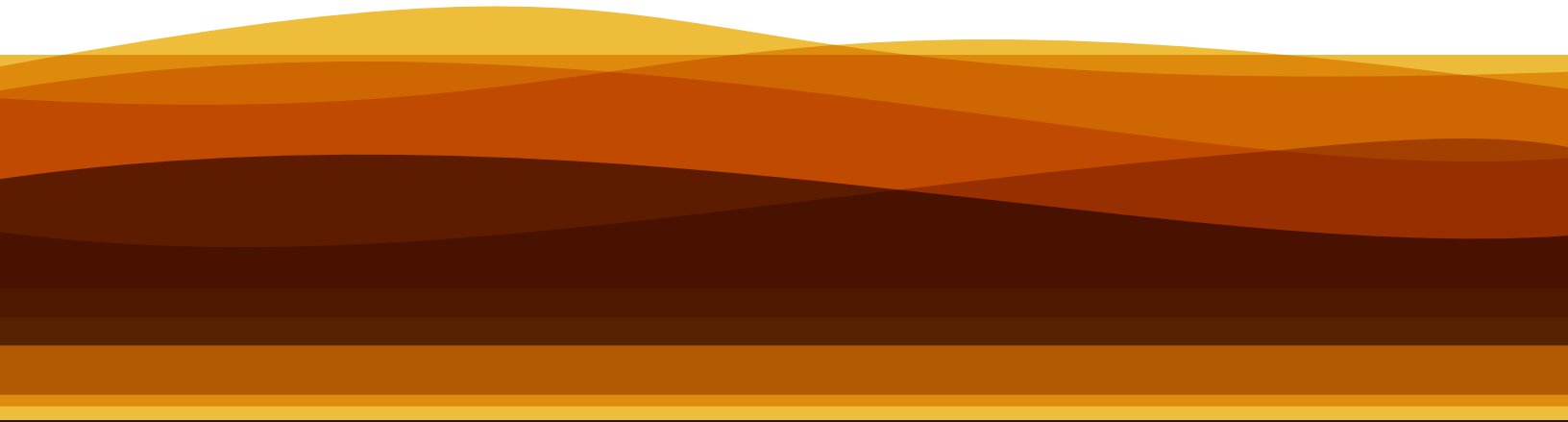
إن المنظمة توجه أكثر من نصف جهودها الكلية نحو مساعدة البلدان على تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية الألفية، وهو الحد من الجوع والفقر، وخمس هذه الجهود نحو تحقيق الهدف السابع من هذه الأهداف وهو كفاءة الاستدامة البيئية. ولكن لا جدال في أن المنظمة تنظر إلى الأهداف الألفية المنفصلة باعتبارها خطوط في نسيج واحد. فعندما أقامت المنظمة في البداية جهة اتصال لكل هدف من هذه الأهداف، فإنها قامت بتجربة هائلة لرسم خريطة تبين الارتباطات بين الأهداف الألفية في المنظمة بأسرها.

وفي عام 2005، أي بعد خمس سنوات من هذه العملية، أنشأت المنظمة آلية داخلية لتكفل بها الدعم من جانب جميع التخصصات لمساهمة المنظمة في تحقيق جميع الأهداف الألفية. وفي عام 2006، أنشأت المنظمة لجنة خارجية رفيعة المستوى للأهداف الإنمائية الألفية لكي تقدم المشورة إلى المدير العام بشأن أهمية برامج المنظمة وتأثيرها على تحقيق الأهداف الألفية. وقد أعطت هذه اللجنة اهتماماً خاصاً للهدفين الأول والسابع من الأهداف الألفية، وإن كانت قد أقرت بأهمية جميع الأهداف الألفية. كما بذلت المنظمة جهوداً منسقة لمعرفة الشركاء والتعاون من يستطيع بينهم المساهمة بمجالات خبرة تكميلية وزيادة كفاءة عملها وتأثير هذا العمل.

والآن، وطبقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة: «الوفاء بالوعد: استعراض تطوعي لتعزيز وضع برنامج عمل متفق عليه لبلوغ الأهداف الإنمائية الألفية بحلول عام 2015» أصبحنا نعرف أن بعض البلدان قد حققت نجاحاً كبيراً في جهودها لتحقيق هذه الأهداف، من بينها بلدان من أفقر بلدان العالم. فإذا أخذنا في الاعتبار أن عالمنا كان عليه أن يتعامل في السنوات العشر الأخيرة مع أزمات اقتصادية وإنسانية لم تكن متوقعة، جلبت معها كوارث طبيعية وأخرى من صنع الإنسان، لتبين لنا بوضوح من هذه النجاحات أن الأهداف الألفية ممكنة التحقيق إذا توافرت السياسات السليمة والاستثمارات والدعم الدولي.

لقد وصل عدد من يعانون من الجوع في العالم مؤخراً إلى رقم كبير لم يصله من قبل. وهذا يجعل الهدف الأول من الأهداف الألفية – ألا هو القضاء على الفقر المدقع والجوع – أسوأ الأهداف الألفية من حيث الأداء. ورغم ذلك، فإن هناك بعض الإشارات المشجعة على الصعيدين الإقليمي والوطني، وهو يجعلنا، بعد عشرات السنين من خبرة التنفيذ نستطيع أن نؤكد أن تحقيق مكاسب سريعة مستدامة في تخفيض سوء التغذية والجوع أمر مستطاع. ولكل ذلك أهميته القصوى في سعينا لتحقيق الأهداف الألفية بحلول 2015، حيث أن الحد من الجوع ونقص التغذية أمران مهمان لتحقيق الأهداف الألفية الأخرى للألفية.

وحيث إنه لم يبق أماناً سوى خمس سنوات، فإن كلمة السر هي «الإسراع» – فمن المهم الإسراع بالتدخلات، والإسراع بتطبيق سياسات داعمة، والإسراع بزيادة حالات النجاح ونشر الدروس المستفادة في هذه التجربة العالمية. والأمر المؤكد أن المنظمة قد جعلت الآن مسؤوليتها عن الأهداف الألفية جزءاً من التيار الرئيسي لعملها وجعلتها أمراً داخلياً، كما شجعت تركيزها حول ما ينبغي عمله، ودخلت في شراكات مع شركائها، وأصبحت على استعداد لبذل أي جهود لازمة في السنوات الخمس القادمة لدعم ما يبذله الأعضاء من جهود لتحقيق أهدافهم.



www.fao.org

**منظمة الأغذية والزراعة
والأهداف الإنمائية
الثلاثية للألفية**

هاتف: (+39) 06 57051
فاكس: (+39) 06 57053152
البريد الإلكتروني: FAO-HQ@fao.org

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy